الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٣٧**

الاثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيك (جزر سليمان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٤ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(أ) **التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(ب) **التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

مشروع القرار (A/63/L.7)

(ج) **التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(د) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

مشروع القرار (A/63/L.9)

(هـ) **التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(و) **التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(ز) **التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

مشروع القرار (A/63/L.12)

(ح) **التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا**

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

(ط) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(ي) **التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

مشروع القرار (A/63/L.13)

(ك) **التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(ل) **التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(م) **التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية**

مشروع القرار (A/63/L.10)

(ن) **التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(س) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

مذكرة من الأمين العام (A/63/155)

(ع) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا**

(ف) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية**

(ص) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(ق) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(ر) **التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

مذكرة من الأمين العام (A/63/156)

مشروع القرار (A/63/L.11)

(ش) **التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

السيد براموديناي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار.

نشهد هذه الأيام ازدهارا في النزعة الإقليمية في جميع أرجاء العالم. وتقوم المنظمات والترتيبات الإقليمية، اليوم أكثر من أي وقت مضى، بدور رئيسي في تجميع صفوف البلدان وتعزيز اللجوء إلى المشاورات والتعاون في جميع المجالات ذات الاهتمام والمصالح المشتركة. وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بهذا الازدهار والتعزيز للنزعة الإقليمية لأننا ننظر إلى الإقليمية على أنها لبنة بناء وركيزة داعمة للتعددية العالمية الفعالة التي تتجسد في الأمم المتحدة.

ونشهد كذلك ازدهارا في الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالتركيز المتزايد الذي توليه الأمم المتحدة لإنشاء شراكات مع العديد من المنظمات في جميع مناطق العالم. فهذه الشراكة في هذا العالم المتكافل والمتسم بالعولمة هي علاقة يستفيد منها الجميع. ومن خلال العمل مع المنظمات الإقليمية تستفيد الأمم من فهمها المتعمق والفريد للتحديات والشواغل والحساسيات والخصوصيات في تلك المناطق.

وفي الوقت ذاته، ستستفيد المنظمات الإقليمية من ثروة الخبرات الكبيرة لدى الأمم المتحدة، ومن أفضل ممارساتها وشبكاتها في طائفة واسعة من المسائل.

وتلتزم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بمواصلة تعزيز مبادئ وأهداف الأمم المتحدة في جنوب شرق آسيا. وعلى مدى أكثر من أربعين عاما منذ تأسيسها في عام ١٩٦٧، ظهرت الرابطة بوصفها قوة ثابتة من أجل السلام والأمن الإقليميين، ومن أجل تعزيز التكامل الاقتصادي وتكوين جماعة تتألف من مجتمعات تتحلى بالرعاية والمشاركة. وتتواصل بلدان جنوب شرق آسيا وتتفاعل سلميا من خلال هذه الرابطة بشأن جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك للمنطقة. وجريا على عادة العمل الجماعي والتوافقي، نجحت بلدان الرابطة في تحويل العداوات إلى صداقات. ومن خلال إدارة الخلافات وتأكيد القواسم المشتركة، تمكنت رابطة أمم جنوب شرق آسيا كمجموعة من التغلب على التحديات المتعاقبة التي واجهتها المنطقة. ولكن الرابطة تدرك أننا لا يمكن أن نتهاون. ولهذا نشهد نهضة للرابطة في جنوب شرق آسيا.

وفي مؤتمر قمة الرابطة الذي عقد في سنغافورة العام الماضي، التقى قادة الرابطة حول أهداف مشتركة، وهي جعل جنوب شرق آسيا مكانا أفضل، وجعل الرابطة منظمة أقوى، وكفالة أن تبقى الرابطة شريكا قويا وفعالا من أجل السلام والاستقرار والازدهار على الصعيد الدولي.

وفي مؤتمر قمة سنغافورة، اتخذ قادة الرابطة خطوة جريئة إلى الأمام من خلال التوقيع على ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا التاريخي، والذي سيوفر إطارا قانونيا ومؤسسيا لجعل الرابطة منظمة أكثر قوة وكفاءة، وأكثر استنادا إلى القواعد وتركيزا على خدمة الناس. وكان التوقيع على ميثاق الرابطة معلما هاما في عملية بناء جماعة أمم هذه الرابطة، والتي تهدف إلى تحويل منطقة يقطنها أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة إلى جماعة أمم رابطة جنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠١٥. ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن قادة الرابطة من خلال توقيعهم على ميثاقها قد التزموا بمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد، واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإلى جانب احترام الأهمية الأساسية للصداقة والتعاون ومبادئ السيادة والمساواة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل، والتوافق في الآراء والوحدة في ظل التنوع. واليوم، تعمل الدول الأعضاء في الرابطة على المصادقة على الميثاق في الوقت المناسب لكي يبدأ نفاذه خلال مؤتمر القمة الرابع عشر، الذي سيعقد في تايلند في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

إن الشراكة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة لها تاريخ طويل ومتواصل وظلت تزداد قوة على قوة. وقد عين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكا في الحوار مع الرابطة في عام ١٩٧٧، وظل منذ ذلك الوقت يعمل بشكل وثيق مع الرابطة بشأن طائفة واسعة من مسائل التنمية الإقليمية. وفي عام ٢٠٠٦، مُنحت الرابطة مركز المراقب في الجمعية العامة. وفي عام ٢٠٠٧، وقع الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للرابطة مذكرة تفاهم للتعاون بين الرابطة والأمم المتحدة لتعزيز التعاون على نطاق واسع وقائم على المنافع المتبادلة.

ومع ذلك، تطلب الأمر أن تحل مأساة الإعصار المداري نرجس في أيار/مايو ٢٠٠٨ كي يتم اختبار قوة ومناعة الشراكة بين الرابطة والأمم المتحدة وإثباتهما حقا. لمواجهة هذه الكارثة الطبيعية، تمسكت الرابطة بأسلوبها الذي يشدد على التفاهم والحوار، وفوق كل شيء الاستئمان والثقة، وذلك في ظل الوضوح حول ضرورة اتخاذ المجموعة لإجراءات. وعليه، تم إنشاء فرقة العمل الإنسانية التابعة للرابطة من أجل ضحايا الإعصار المداري نرجس في أيار/مايو هذا العام على أيدي وزراء خارجية الرابطة للعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة وميانمار في تنسيق المساعدات الدولية. وبذلك، عملت الرابطة بنجاح على إقامة جسر دبلوماسي مع المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن آلية التنسيق بقيادة الرابطة والمجموعة الأساسية الثلاثية التي أنشئت بعد ذلك على أساس الشراكة بين ميانمار والرابطة والأمم المتحدة قد أدت دورا محوريا في تأمين إيصال واستخدام إمدادات الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ في الوقت المناسب وعلى نحو منسق ومنهجي وفعال، بالإضافة إلى تخطيط جهود الإنعاش وإعادة البناء على الأمد الأطول. وقد لقيت الشراكة الترحيب من جميع الجهات، بما في ذلك الأمم المتحدة، بوصفها نموذجا ناجحا للتعاون ويمكن تطبيقه في مناطق أخرى تواجه حالات طوارئ إنسانية.

ونحن عازمون على مواصلة الشراكة بين الرابطة والأمم المتحدة والبناء على زخمها الإيجابي. وفي كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، سيعقد مؤتمر القمة الثالث بين الرابطة والأمم المتحدة في تايلند. وسيكون المؤتمر فرصة طيبة لقادة الرابطة والأمين العام ورؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لإقامة شراكة شاملة وعلى نطاق المنظومة بين الرابطة والأمم المتحدة.

وترى الرابطة أن هناك العديد من المساعي التي يمكن للرابطة والأمم المتحدة الاستفادة فيها من التعاون بشأن مجالات أساسية ذات اهتمام عالمي، مثل تخفيف آثار الأزمة المالية الحالية وغيرها من المسائل الملحة، مثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأمن الغذائي وأمن الطاقة، والإدارة البيئية وتغير المناخ، وتعزيز التعاون العالمي والإقليمي في إدارة الكوارث، ومكافحة الأمراض المعدية الفتاكة، مثل الإيدز والملاريا وأنفلونزا الطيور.

وستقدم الرابطة هذا العام أيضا مشروع قرار يقدم مرة كل سنتين بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والرابطة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ويقوم مشروع القرار على أساس آخر قرار اتخذته الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع (القرار ٤٦/٦١)، والذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويتضمن المشروع استكمالا وقائعيا للمستجدات بشأن التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والرابطة خلال العامين الماضيين. وتأمل الرابطة أن يحظى مشروع القرار هذا بالدعم القوي من شركائنا، كما كان الحال في السابق.

إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تمر في مرحلة مثيرة من تطورها. وهي تحول نفسها من جماعة مؤلفة من عشرة بلدان في الرابطة إلى جماعة رابطة جنوب شرق آسيا، ومن تجمع لأسواق وقواعد إنتاج مختلفة إلى سوق وقاعدة إنتاج واحدة، ومن جماعة لعشر هويات إلى جماعة تقوم على هوية مشتركة.

والرابطة على ثقة بأننا من خلال العمل معا بروح التضامن في الرابطة، سوف ننجح في تحقيق الهدف الذي وضعناه لأنفسنا. وسيكون نجاح الرابطة نجاحا للأمم المتحدة لأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا الأقوى والأكثر وئاما وفعالية ستكون شريكا أقوى وأكثر فعالية للأمم المتحدة.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ المتواجدين في نيويورك، وهم أستراليا، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وفيجي، وناورو، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وجمهورية جزر مارشال، وساموا، وجزر سليمان، وتونغا، وتوفالو، وفانوتو، ونيوزيلندا.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الأمين العام على تقريره بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (A/63/228). إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ قد اكتسب زخما خلال السنوات الماضية، ونحن سعداء لأن الأمم المتحدة لها مركز المراقب في المنتدى.

ونحن نشجع على إجراء مشاورات اعتيادية بين أمانة المنتدى والأمم المتحدة، وكذلك على مشاركة الأمم المتحدة في اجتماعات قادة منتدى جزر المحيط الهادئ.

ونرحب بتعاون صناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لمساعدة جزر المحيط الهادئ على التصدي للتحديات المتزايدة التي تواجهنا والتغلب عليها، وخاصة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. إن عمليات ”توحيد الأداء“ في إطار الأمم المتحدة جارية بالفعل في منطقة المحيط الهادئ. ووضع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لمنطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية، الذي يغطي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ ويجمع بين ١٥ وكالة من وكالات الأمم المتحدة موجودة في عدة بلدان مختلفة، كان خطوة مهمة إلى الأمام نحو تنفيذ نهج ”توحيد الأداء“.

ونحتاج أيضا إلى العمل بشكل وثيق معا لكفالة التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس وخطة جوهانسبرج للتنفيذ.

إن الاضطرابات المالية والاقتصادية العالمية والتهديد بكساد عالمي تشكل أخطارا جسيمة بالنسبة لنا جميعا. والاقتصادات الصغيرة المعزولة وكثير منها في منطقتنا معرضة للخطر بشكل خاص. وتعاون المنتدى مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها يساعد في التصدي لمواطن الخطر وتعزيز التنمية الوطنية والإقليمية، وبالتالي يعزز قدرة منطقتنا على التعاون مع المجتمع الدولي.

وبوسعنا الإشارة بالفعل إلى عدد من ميادين التعاون القيِّمة مع الأمم المتحدة. لقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ خطة المنتدى الخاصة بمنطقة المحيط الهادئ، وهي إطار شامل للتضافر والتعاون فيما بين بلدان المنتدى. ونقدر أيضا العمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لدعم إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية في منطقتنا. وقدمت مساعدات أخرى في ميادين إدارة مخاطر الكوارث، والأمن البشري، ومكافحة الفساد، وتنمية القطاع الخاص وقضايا الإعاقة.

وكان تنسيق الجهات المانحة وتقديمها للمعونات وفقا لمبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة محور تركيز متزايد في منطقتنا. واعتمد زعماء منطقة المحيط الهادئ مبادئ فعالية المعونة في منطقة المحيط الهادئ، وركزوا على أهمية هذا العمل بالنسبة لنا جميعا. ونرحب بعمل مركز المحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يتعلق بتعزيز تنسيق الجهات المانحة في المنطقة، ونتطلع إلى مواصلة العمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ونحن ممتنون أيضا للعمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منطقتنا بشأن التنمية المستدامة، ودعم أمانة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، المعني بطائفة من البرامج البيئية في منطقة المحيط الهادئ. وهناك حاجة كبيرة

لجهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) التي تركز على تحسين التغذية، وتحصين الأطفال، وتحسين نوعية البيانات التي تركز على الطفل وتحسين وضع الميزانيات الخاصة بالطفل. ونرحب أيضا بالتعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية للمحيط الهادئ في مجال تنسيق استجابتنا لفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي.

ونقدر كثيرا مجالات التعاون هذه، وأخرى كثيرة لم يرد ذكرها، منها تعزيز تواجد الأمم المتحدة في منطقتنا في السنوات الأخيرة. مع ذلك، نعتقد أنه لا يزال هناك مجال لعمل المزيد، وبصفة خاصة، لزيادة أثر الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ. ونحث كل وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة على التقييم المستمر لدورها وتعاونها مقارنة مع الوكالات الإقليمية للمحيط الهادئ. ومن المهم أن نسعى جميعا لتعظيم العمل المتضافر وتجنب الازدواج.

وأخيرا، نلاحظ أن منتدى جزر المحيط الهادئ يغطي منطقة شاسعة من الدول الجزرية وأن تلك المنطقة معرضة بشكل خاص لخطر الآثار المترتبة على تغير المناخ. وقد قدمت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ مشروع قرار معنون ”الأمن وتغير المناخ“ (A/63/L.8) في إطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال. ونحث كل الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك. أود أن أشكر الأمين العام وأشيد به على التقرير الشامل والوافي الذي يقدم مرة كل عامين بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى A/63/228. وأود من البداية أن أؤكد من جديد على التزام منظمة المؤتمر الإسلامي بتعميق تعاونها مع الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أشيد بالختام الناجح للاجتماع العام الذي يعقد مرة كل عامين بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والذي عقد في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨. ويورد تقرير الأمين العام بعضا من النتائج الرئيسية لهذا الاجتماع، والتي أود أن ألقي الضوء عليها اليوم حيث تستحق الإدراج في القرار الوشيك بشأن التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

أولا، يعدد التقرير الجهود التي بذلتها المنظمتان لتعزيز التعاون العملي والتكاملية من خلال الاجتماعات الدورية على مستوى الأمينين العامين ومن خلال المشاورات بين الأطراف الأخرى المهمة، بما في ذلك المستشار الخاص المعني بالعهد الدولي مع العراق، والمدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والمنسق الرفيع المستوى المعني بإعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم.

ثانيا، يسترعي التقرير الانتباه إلى المؤتمر الدولي حول الإرهاب، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في تونس ونسقته المنظمتان في شراكة مع حكومة تونس، حيث جرى تبادل آراء مثمر. وبدد المشاركون المفاهيم الخاطئة عن الإسلام، وحددوا مكامن الضعف التي يستغلها الإرهابيون في المجالات الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والإيديولوجية، وقدموا توصيات بالحلول التي من شأنها أن تحول دون استغلال تلك المجالات.

ثالثا، يلاحظ التقرير أن اجتماع جنيف لممثلي منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة في تموز/يوليه استعرض التعاون في شتى المجالات، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا والتجارة والتنمية وتنفيذ

الأهداف الإنمائية للألفية واللاجئين وتنمية الموارد البشرية والأمن الغذائي والزراعة والبيئة والصحة والسكان والفنون والحرف وتشجيع التراث. واتفق الجانبان أيضا على تحسين آليات المتابعة من خلال تحديد منسقين وتبادل قوائم بأسماء المسؤولين المتخصصين في الميادين ذات الاهتمام المشترك.

رابعا، يلاحظ التقرير أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يجري حوارا مع منظمة المؤتمر الإسلامي للتواصل مع المنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني في البلدان الإسلامية، وأن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تستكشف سبل تطوير شراكتها مع المنظمة وإضفاء طابع رسمي عليها، بما في ذلك مبادرات محددة مرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية في إطار برنامج العمل العشري للمنظمة.

وإنني أثني على الأمين العام لتسليطه الضوء على التطورات آنفة الذكر وأدعو إلى متابعة تنفيذ الأنشطة والبرامج المتفق عليها.

وأود الآن أن أسترعي الانتباه إلى عدد من القضايا، وتعهدات ومقررات أخرى، على نفس القدر من الأهمية، تتعلق بتعاون المنظمة مع الأمم المتحدة و لم يرد ذكرها في تقرير الأمين العام، وهي تتطلب أيضا المتابعة والتنفيذ.

أولها إقرار الجلسة العامة بأن منظمة المؤتمر الإسلامي لا تزال شريكا هاما للأمم المتحدة في مجال السلام والأمن وفي تنمية ثقافة السلام على الصعيد العالمي، والاتفاق بين الجانبين على مواصلة التعاون في منع نشوب الصراعات وفي حفظ السلام وبناء السلام.

والثاني هو عرض الأمم المتحدة أن تبلغ منظمة المؤتمر الإسلامي بالحلقات الدراسية وغيرها من فرص التدريب التي تنظمها الأمم المتحدة أو تنظَّم من أجلها في مجالات منع نشوب الصراع والمفاوضات والوساطة والانتخابات، وأن تدعوها إليها.

ثالثا، هناك جهود المنظمتين لتعزيز وتيسير عملية السلام في الشرق الأوسط وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق، والتزامات مؤتمر أنابوليس. وينبغي الإشارة إلى هذه الأشياء وتشجيع التعاون المشترك بين المنظمات في جميع المجالات التي تخدم ذلك الهدف.

رابعا، ينبغي الاعتراف، من خلال توجيهات ملائمة للمتابعة، باقتراح منظمة المؤتمر الإسلامي زيادة التفاعل بين الأمانتين بما يتجاوز الترتيب الحالي كل سنتين ليشمل إجراء استعراض دوري للتعاون.

خامسا، هناك التعاون الوثيق بين أمانة منظمة المؤتمر الإسلامي وتحالف الأمم المتحدة للحضارات من أجل النهوض بالحوار والتفاهم بين الثقافات، بما في ذلك مشاركة الأمين العام في مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، ودعوة التحالف إلى جميع المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها المنظمة، وعقد الاجتماعات بين الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وممثل الأمين العام السامي لتحالف الحضارات بغرض تأسيس التعاون وإصدار مذكرة تفاهم بين المنظمتين.

سادسا هناك التعاون متعدد الجوانب الجدير بالترحيب بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في الشؤون الإنسانية. ومن الضروري العمل على زيادة المشاركة الإيجابية، التي ينتج عنها تنفيذ برامج عملية في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة الطارئة وإقامة شراكات استراتيجية.

سابعا، ينبغي للمنظمتين تعزيز التعاون في مكافحة الفقر في الدول الأعضاء لتشجيع التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأخيرا، في اجتماع التنسيق السنوي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ هنا في الأمم المتحدة، تقرر الاحتفال في عام ٢٠٠٩ بذكرى مرور أربعين عاما على إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي ببرامج وطنية ودولية تتناول مختلف جوانب المنظمة وتسلط الضوء على أنشطتها وتطورها وإصلاحها. وتتطلع المنظمة إلى التعاون مع الأمم المتحدة في إقامة هذا الاحتفال.

وأود أن أختتم بتأكيد الدور الضروري الذي يمكن أن يؤديه التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات في تحقيق السلام والازدهار الدوليين، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن نهجنا في هذا الصدد يجب أن يكون عمليا وشاملا لضمان تنفيذ الأنشطة المتفق عليها. وسوف يتطلب ذلك أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل لتحقيق ذلك الهدف. وسوف تقدم منظمة المؤتمر الإسلامي مشروع قرار في إطار البند ١١٤ من جدول الأعمال، التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، ونتطلع إلى أن يتلقى التأييد الكامل من جميع شركائنا.

السيد تشوركين (الاتحادالروسي) (تكلم بالروسية): إن بناء نهج جماعي، وهو أمر بالغ الأهمية للتغلب الفعال على الأخطار والتحديات الوقتية، يقتضي تعزيز التعاون تدريجيا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، استنادا إلى الأساس الراسخ الذي يوفره ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة الفصل الثامن.

والقصد هو أن تكمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية كل منها الأخرى في انسجام وأن تستفيد بالمزايا النسبية الخاصة بكل منها. وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، يعني ذلك فوق كل شيء عالمية العضوية ومجالات النشاط والمشروعية المسلم بها عالميا. وفي المقابل، كثيرا ما يكون لدى المنظمات الإقليمية فهم أفضل للظروف المحلية وأجهزة أنسب، كما أن لها مصادر التمويل الخاصة بها. ومن شأن التقسيم الواضح للعمل، مع المحافظة على امتيازات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أن يمكِّن من زيادة قدرة المجتمع الدولي على التعامل مع الأزمات.

ونرى أهمية كبرى لعقد الاجتماعات المنتظمة بين الأمين العام للأمم المتحدة وقادة المنظمات الإقليمية. وخطة الأمم المتحدة للتعاون مع شركائها على الصعيد الإقليمي تزداد طموحا وتتعدد أوجهها. فقد أضيف إلى أهداف حفظ السلام وبناء السلام مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وحل المشاكل الأخرى التي تسبب عدم الاستقرار عبر الحدود، ومحاربة تهريب المخدرات والجريمة المنظمة، والمساهمة في حل مختلف المسائل الاجتماعية الاقتصادية المعقدة حول العالم.

ويواصل الاتحاد الروسي دعمه القوي لمواصلة تعزيز التعاون المتعدد الأوجه بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة الدول المستقلة، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، الذي أسهم إسهامات كبيرة في التغلب على المشاكل والتحديات المعاصرة سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي. ونرحب بالروابط المتينة بالفعل بين تلك الآليات الإقليمية والأمم المتحدة وباشتراكهما في تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج.

وقد أصبحت العمليات المتكاملة في منطقتنا أكثر نضجا ونشاطا، وهي تجتذب البلدان من المناطق المجاورة بدرجة متزايدة. ويزداد الأساس القانوني والمؤسسي والمالي

لهذا النوع من التعاون رسوخا. والتفاعل مستمر بشكل منهجي وشامل في داخل رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وذلك في مجالات منها ضمان الأمن وحفظ السلام، ومكافحة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود، والتنمية الاقتصادية، والتجارة، وحماية البيئة، وعمليات الإغاثة الإنسانية، وتنظيم الهجرة.

وللتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي إمكانيات كبيرة. فداخل منظمة المعاهدة يجري عمل مكثف للغاية لبناء قدراتها الذاتية على حفظ السلام، بما في ذلك القدرات التي يمكن استخدامها في إطار عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وثمة فرص كبيرة لتجميع جهود هاتين المنظمتين.

ولا يقتصر تعاون الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن القضايا الخاصة بالأمم المتحدة على اتخاذ مواقف مشتركة بشأن كثير من المشاكل الحالية المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة فحسب، بل يمتد أيضا إلى إدراك ضرورة تعزيز دورها القيادي في الشؤون الدولية. ونحن مهتمون بزيادة الآليات الجماعية وإمكانيات الأمم المتحدة إلى أقصى حد في التصدي للتحديات التي تواجه الأمن الإقليمي بسبب الإرهاب الدولي وفي المساهمة في التنمية الاقتصادية.

وتقوم منظمة شنغهاي للتعاون بدور متزايد في ضمان الاستقرار في المنطقة الأوروبية الآسيوية. ويحبذ أعضاؤها مواصلة تنمية تعاونهم مع الأمم المتحدة في عدد من المجالات الشديدة الأهمية، ومنها مكافحة الإرهاب الدولي وتجارة المخدرات غير القانونية، مما يسهم في إعادة إعمار أفغانستان بعد انتهاء الصراع.

وفي المستقبل القريب جدا، تعتزم دول منظمة شنغهاي للتعاون أن تثير مسألة إدراج بند جديد في جدول أعمال الدورة الرابعة والستين للجمعية عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون.

ونحن نؤيد أيضا مواصلة تعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية والأمم المتحدة. والجماعة تتطور بسرعة في الوقت الحاضر. والتعاون جارٍ بالفعل في عدد من المسائل الرئيسية، ومنها التعاون في مجالات النقل، والطاقة، والسياحة، والحماية البيئية، والتغلب على حالات الطوارئ، والهجرة، والتعليم، ومجالات أخرى. وتتخذ الخطوات في داخل الجماعة لإنشاء اتحاد جمركي، ومنطقة للتجارة الحرة، وسوق واحد للطاقة. والآن تتماشى تلك الأنشطة المكثفة والعملية تماما مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتزيد من تعزيز الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة المجسدة في الوثائق التأسيسية للجماعة. وفضلا عن ذلك، قامت الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية بدور رئيسي في الهيكل الواسع للتعاون المتعدد الأطراف في المنطقة بهدف كفالة التنمية المستدامة والاستقرار والسلام والأمن. وهذا يجعلها شريكا هاما لمنظومة الأمم المتحدة في منطقتنا ويؤكد الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لتطوير التعاون بين المنظمتين.

ووفقا لتقرير الأمين العام، تم التركيز على الإنجازات الرئيسية في هذا المجال. ونرحب بهذه الإنجازات، لكننا نرى أنه من الضروري زيادة تعزيز التعاون. وبغية تعزيز نتائج التعاون، قدمت روسيا للأمم المتحدة، بالاشتراك مع بيلاروس، الرئيس الحالي للجماعة، مشروع قرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية (A/63/L.13). ونولي أهمية كبيرة لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. ونود أن نشكر جميع الوفود التي شاركت في بلورته وانضمت إلى مقدميه الأصليين.

ونعتقد أيضا أن إمكانية التعاون المفيد للجانبين بين الأمم المتحدة وآليات التكامل الأخرى في أراضي رابطة الدول المستقلة لم تستنفذ جميع السبل. وفي هذا الإطار، نتوقع المزيد من العمل والمبادرات والانفتاح على الحوار من قيادات وكالات الأمم المتحدة. وروسيا على استعداد للقيام بدورها في العمل على زيادة تعزيز ذلك التعاون.

وأود كذلك أن أشير إلى مسألة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود. فروسيا عضو فاعل ومعني في ذلك المنتدى الرئيسي الشامل للتعاون في منطقة البحر الأسود. وندعم الجهود المبذولة لزيادة عمل هذه المنظمة ومواكبتها للواقع الحالي. ونحن على اقتناع بأن كفالة التنمية والازدهار والأمن على نحو مستقر في المنطقة ستتطلب تنفيذ مشاريع طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية المفيدة للطرفين في إطار منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود. ونعتقد أن المشاريع مثل الطريق الدائري حول البحر الأسود وإنشاء شبكة كهرباء دائرية للبحر الأسود نماذج ممتازة على هذا النوع من المشاريع.

وندعم العمل الذي تقوم به حاليا منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود لوضع استراتيجية مشتركة للطاقة لبلدان المنطقة. ونعتقد أن التعاون بين المنظمة والاتحاد الأوروبي ينبغي أن يقوم على قدم المساواة والمنفعة المتبادلة والحفاظ على الجماعة بل وتوسيع هويتها. ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود على استعداد للتعاون مع البلدان خارج المنطقة. وينبغي أن تستند هذه المشاركة إلى مبدأ عدم التدخل في تطوير التعاون المتعدد الأطراف بين بلدان المنطقة على أساس مصالحها وقدراتها ومهاراتها وخبراتها. ومن شأن محاولة تسييس الروابط الاقتصادية والتعاون في المنطقة في إطار المنظمة أن يؤدي إلى نتائج عكسية.

ونؤمن بأن منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود ينتظرها مستقبل ممتاز. والمنظمة جزء فاعل في منظومة التعاون الأوروبي العام وعملية الإدماج في القارة، وهي قادرة على القيام بدور في التقريب بين شعوب المنطقة وفي إيجاد توازن وأرضية مشتركة في منطقة البحر الأسود. وبتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة، ستزيد من الإسهام في هذا التقدم. وروسيا تؤيد مشروع القرار بشأن هذه المسألة تأييدا تاما وقد انضمت إلى مقدميه.

ونرى أيضا أن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا يسير على ما يرام. ومن شأن تطوير التعاون بين هاتين المنظمتين أن يسهم في ضمان السلم والأمن ويحمي حقوق الإنسان، ليس في أوروبا فحسب وإنما في العالم بأسره.

ومشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا (A/63/L.12)، الذي تنظر فيه الجمعية العامة اليوم، يلبي هذه الأهداف تماما، ونأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء، كما حصل قبل سنتين.

ونود أن نرى المزيد من تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأوروبية الأخرى، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، حيث يتم تطوير آليات للاستجابة لحالات الطوارئ. ومن الأهمية أن نقر تماما بالمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك فرض الجزاءات الإلزامية والسيطرة السياسية على عمليات إنفاذ السلام. وهذا المبدأ الأساسي الذي يستند إلى الفصل الثامن من الميثاق ينبغي أيضا أن ينظم التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

ويتعين علينا زيادة التعاون البناء بين المنظمة والشركاء الإقليميين ودون الإقليميين في أفريقيا، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وستقوم جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمات أمريكا اللاتينية المختلفة بدور هام في البحث عن حلول سلمية للعديد من مشاكل أقاليمها. وروسيا أنشأت علاقات دينامية مع كل هذه المنظمات وتقوم بتطويرها.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكر الأمين العام والأمانة العامة على التقرير بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (A/63/228). ونود أيضا أن نؤيد البيان الذي أدلت به تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأن نثني على الأمين العام لقيادته وتأييده لتشجيع التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وتعزيزه.

لقد ألقت الأنباء السيئة بظلالها على جانب كبير من عملنا في هذه الدورة. وخيم عدم إحراز تقدم في جولة الدوحة، وأزمتا الغذاء وأسعار الطاقة، والانهيار المالي في وول ستريت وما نتج عن ذلك من اضطراب اقتصادي في جميع أنحاء العالم على مداولاتنا في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. فلقد أجرينا مناقشات بشأن الدور الذي يمكن بل ينبغي أن تقوم به الأمم المتحدة لاستعادة الثقة العالمية خلال هذه الفترة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وللبلدان الصغيرة، مثل بلدي، مصلحة راسخة قوية في تعزيز المؤسسات الدولية، كيما تعالج المشاكل المختلفة بطريقة أفضل.

وفي حين أن إصلاح الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز هام وملح، نستطيع أن نجعل هذه المؤسسات الدولية أكثر فعالية بتشجيعها على إقامة شراكات قوية مع المؤسسات الإقليمية التي تقوم بدور مفيد في تعزيز السلام والتنمية الإقليميين. وفي الواقع، فإن ميثاق الأمم المتحدة ذاته يعترف بالدور الذي يمكن أن تقوم به الترتيبات الإقليمية في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها العديدة. ولنأخذ كمثال على ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا: ويذكر الكثيرون منكم أنه عندما ضرب الإعصار نرجس ميانمار في أيار/مايو من هذا العام وسبب أزمة إنسانية في البلد، كانت هناك مواجهة لعدة أيام بين حكومة ميانمار والمجتمع الدولي بشأن تقديم المساعدة. وكان على رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تتدخل وأن تبني جسرا من الثقة بين حكومة ميانمار والمجتمع الدولي.

ولقد عملت منظمة ثلاثية تضم الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وحكومة ميانمار بفعالية للتغلب على المشاكل الميدانية وكفالة وصول المساعدة الدولية إلى أبعد أركان المنطقة المتضررة. وحالت أيضا دون وقوع موجة ثانية من الوفيات نتيجة الجوع والأمراض. فلم يكن لدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا وحدها القدرات لمساعدة ميانمار بصورة رئيسية، لكن بالعمل مع الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى تمكنت من تحقيق نتائج كبيرة. وفي هذه الأثناء، نحن في الرابطة تعلمنا الكثير عن إدارة الكوارث من هيئات مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الغذاء العالمي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نيسنغيمانا (رواندا) .

لكن هناك حقيقة أيضا وهي أن لكل منطقة خصائصها المميزة التي ينبغي أخذها في الحسبان عند إنشاء شراكات بين الأمم المتحدة ومنطقة بعينها. فمن الممكن أو من غير الممكن تكرار ما تمكنت رابطة أمم جنوب شرق آسيا من تحقيقه مع الأمم المتحدة في حالة إعصار نرجس،

في مناطق أخرى من العالم. باختصار، لا يوجد نموذج واحد من التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية يصلح للجميع. وإذا توقعنا غير ذلك فمن شأنه أن يكون إنكارا لحقيقة أن لكل منطقة سماتها الفريدة الخاصة بها، ولها أولوياتها واحتياجاتها. ويشير تقرير الأمين العام إلى هذه النقطة ويُظهر اتساع نطاق نماذج الشراكة هذه.

وللأسف، بدلا من الاحتفال بالتنوع الغني الموجود في المجتمع العالمي، لاحظ وفدي توجها لدى بعض الدول الأعضاء إلى محاولة فرض بعض قيمها وممارساتها على الصعيد الإقليمي على بقية المجتمع العالمي. ويتوقعون أن يرحب بقيتنا بهذه القيم والممارسات، التي هي غريبة على أقاليمهم، واعتناقها بوصفها قيما عالمية.

وربما يذكر بعضكم أن وفدي، في عام ٢٠٠٤، أخذ الكلمة خلال مناقشة نفس هذا البند من جدول الأعمال ليعترض على محاولة مجلس أوروبا فرض آرائه فيما يتعلق بعقوبة الإعدام على بقيتنا من خلال قراره بشان التعاون مع الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، أدهشت وفد بلدي محاولة مجلس أوروبا مرة أخرى هذا العام إدخال عناصر مماثلة أو حتى أكثر إثارة للخلاف في مشروع القرار ولتوقعه أننا جميعا سنوافق على ذلك. ولحسن الطالع أنه أمكن الحفاظ على التوافق في الآراء بشأن ذلك القرار، على الأقل حتى الآن، لأن الرئاسة السويدية للمشاورات غير الرسمية تحلت بروح القيادة القوية والموضوعية المهنية خلال المفاوضات.

وعلينا أن نعترف جميعا أنه في منظمة عالمية كالأمم المتحدة ستكون هناك بعض المناسبات التي لا نتمكن فيها بالضرورة من الاتفاق فيما بيننا بسبب الاختلاف في قيمنا وممارساتنا. وستكون مهمتنا أكثر تعقيدا إذا أصرت بعض الوفود على تجاهل شواغل مشروعة لدى الآخرين وحاولت فرض آرائها على بقية الأعضاء في الأمم المتحدة.

وحينما نواجه أزمات متعددة، سواء على الصعيد الوطني أو العالمي، ينبغي لنا أن نصمد أمام التحدي وأن نعمل بتعاون من أجل تعزيز الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وهذا ليس وقتا لنضرب فيه عرض الحائط بآراء بعضا البعض. ولا يمكننا أن نحقق ”نحن الجماعة“ – المفهوم الذي غالبا ما تحدث عنه رئيس الجمعية العامة – إلا حينما نتعلم القاعدة الأساسية لاحترام آراء بعضنا البعض والتعاطف معها، وهذا يجب أن يبدأ هنا في الجمعية العامة.

السيد مكني (كندا) (تكلم بالفرنسية): إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أداة ضرورية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة. وهذا التعاون عنصر أساسي في جهود السلام والأمن. فخبرات ووسائل المنظمات الإقليمية مكملة لخبرات ووسائل الأمم المتحدة وبالتالي تعزز مساهمة بعضها البعض.

لقد أقامت كندا شراكات بشأن طائفة من القضايا مع مختلف الأطراف الفاعلة، كالاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتبين بوضوح هذه الشراكات الأهمية التي نوليها لمشاركة الأطراف الإقليمية الفاعلة.

كما نود أن نكرر التأكيد على مسؤوليات الدول الأعضاء عن دعم التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات من أجل كفالة فعالية ذلك التعاون. فعلى سبيل المثال، يجب على البلدان المانحة والبلدان المساهمة بقوات في بعثات السلام برعاية مختلف المنظمات أن تزود تلك القوات بالموارد التي تحتاج إليها لتنفيذ ولاياتها.

وتبين الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور عدد من الإمكانيات والتحديات التي ينطوي عليها ذلك التعاون. وما زال ذلك التعاون ضروريا لتعزيز الحلول الأفريقية لتهديدات السلم والأمن في تلك القارة. وبما أن السلم والأمن في أفريقيا مرتبطان ارتباطا وثيقا بحالة حقوق الإنسان، والحكم والتنمية، من الضروري أن يكون هناك تعاون واسع النطاق بين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتحاد الأفريقي.

وأود أن أبرز أمثلة أخرى للتعاون مع الشركاء الإقليميين التي لها صلة بالأمم المتحدة. فمثلا، تعمل كندا على تطوير نُهج عملية للتعاون مع المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفضلا عن ذلك، نرصد التماسك بين جهود منظمة الدول الأمريكية والمؤسسات الإقليمية الأخرى في الأمريكتين. ونتابع أيضا جهود التعاون بين منظمة الدول الأمريكية وجميع الأطراف التي تدعم التنمية في هايتي. كما نود أن نسلط الضوء على التعاون المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أفغانستان. نرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا سيما في كوسوفو وجورجيا.

ويجب أن تتعاون الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تعاونا وثيقا أيضا لإدماج الدول الضعيفة في الاقتصاد العالمي. وعلى الأمم المتحدة أيضا أن تعمل مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية من أجل المشاركة في جهود التنمية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتناول تحديدا التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. فهذه المنظمة تملك قدرات دبلوماسية في مجالات الوقاية والوساطة ونود أن نراها تتعزز لكي تتمكن المنظمة من المساعدة في حل الأزمات الدولية بفعالية أكبر، لا سيما في بعض البلدان الفرانكوفونية، وتشارك على نحو كامل في إيجاد الحلول الجماعية والواقعية.

ومنذ أيام عقد مؤتمر القمة الثاني عشر للبلدان الفرانكوفونية في مدينة كيبيك، بحضور ٣٠ من رؤساء الدول والحكومات، والأمين العام للمنظمة الدولية الفرانكوفونية والأمين العام للأمم المتحدة. وأتاح مؤتمر القمة فرصة لمناقشة المسائل التي تعبئ المجتمع الدولي كالأزمة المالية، والتركيز على أربع قضايا رئيسية أخرى في إطار العالم الفرانكوفوني، وهي الديمقراطية وسيادة القانون، والحكم والتضامن الاقتصادي، والبيئة، واللغة الفرنسية.

اعتمد رؤساء الدول والحكومات إعلان مدينة كيبيك، الذي تضمن التزامات محددة وملموسة بكل واحدة من تلك القضايا الرئيسية. وتغير مركز أرمينيا من مراقب إلى عضو منتسب في مؤتمر القمة، وقبلت تايلند ولاتفيا كمراقبين. وتتألف المنظمة الدولية للفرانكوفونية حاليا من ٧٠ دولة وحكومة.

كان يوم ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ علامة بارزة في التعاون بين الأمم المتحدة والعالم الفرانكوفوني، حيث استعرض الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية قضايا السياسة الدولية ورحبا بالتماثل في آرائهما بشأن السلام العالمي، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، وتنفيذ اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، والحوار بين الثقافات والحضارات. كما أعربا عن الرغبة في تنفيذ آليات عملية لتيسير المشاورات، والقدرة على تبادل إحالة القضايا والتنسيق بين المنظمتين في سياق منع وحل الصراعات التي يمكن أن تنشب في العالم الفرانكوفوني.

ويقتضي التعاون بين المنظمتين أيضا تعزيز مشاركة وتعبئة وحدات فرانكوفونية في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن الجدير ذكره أن أكثر من نصف القوات التي

تنشرها الأمم المتحدة تعمل في بلدان فرانكوفونية. وبينما يتزايد عدد تلك البعثات، يأخذ في التناقص عدد الأفراد الناطقين بالفرنسية المشاركين في تلك العمليات، مما يسبب مشاكل في الاتصالات في الميدان.

كما أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية يستلزم وجودا أقوى للمنظمة في أنشطة لجنة بناء السلام، لا سيما في بوروندي، وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن تعزيز التعاون في مجالات أخرى، وبصفة خاصة في مراقبة الانتخابات والمساعدة الانتخابية.

وفي النهاية، إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية ضروري أيضا للتنفيذ الناجح للقرار ٦١/٢٦٦ بشأن تعدد اللغات، الذي اتخذ العام الماضي.

يحدد القرار ٦١/٧ حاليا إطار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. وفي الأيام المقبلة، ستقدم كندا مشروع قرار صمم لتحديث معايير ذلك الإطار في أعقاب الموافقة مؤخرا على إعلان مدينة كيبك قبل بضعة أيام، بغية توجيه الأنشطة المشتركة في السنوات المقبلة. نحن نشعر بالسعادة للتفكير في رؤية نتائج ذلك التعاون خلال الأشهر المقبلة، وهو ما يمهد الطريق للإعداد للقمة الفرانكوفونية المقبلة، المقرر عقدها في مدغشقر في عام ٢٠١٠.

وفي الختام، ستواصل كندا، بالتعاون مع الدول الأخرى الأعضاء، كفالة الإبقاء على التعاون بين المنظمتين مما يمكن من أقصى استفادة من الخبرة الفرانكوفونية في القيام بمهمة الأمم المتحدة، وحتى تصبح العلاقة نموذجا للتكامل بين عمل الأمم المتحدة وعمل المنظمات الإقليمية. إن قدرتنا على الإدارة الفعالة للمجموعة الكبيرة من القضايا التي تواجهنا ستحدد كيفية تطور التعاون بين الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية.

السيد منصور (تونس) (تكلم بالفرنسية): إن النقاش الذي يجمعنا هنا اليوم يمنحنا فرصة رائعة للنظر في حالة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والتفكير في الكيفية التي يمكننا بها تعزيز روابط التعاضد والتفاعل بينهما.

أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على المعلومات التي قدمها في تقريره الموجز عن أنشطة التعاون التي اتخذت في هذين العامين الماضيين (A/63/228). يوضح التقرير بجلاء الإرادة الحقيقية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية لتعزيز وتنويع تعاونها وقدرتها على التكامل في مجالات مختلفة وعلى مستويات مختلفة. يرحب وفدي بتلك الحقيقة لأنها تكسب هدف التعاون الكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مغزى وأهمية حقيقيين.

يشعر وفدي أن التعاون الإقليمي، الذي أصبح هيكله ونطاقه، متعددي الأبعاد ومتكاملين يمثل الآن أكثر من أي وقت مضى أداة تكميلية لعمل الأمم المتحدة وتطوير التعددية. لقد أظهرت التطورات على الساحة الدولية بوضوح أن عالمية الأمم المتحدة والنهج الإقليمي يمكن أن يعملا سويا تحقيقا لنفس الأهداف والاستفادة على نحو أمثل في المرحلة الأولى والنهائية من عملهما وقدرتهما تلبية لاحتياجات التنمية والسلام والتفاهم بين البشر، والقيام بذلك بدون تضارب في الاختصاص أو الولاية.

ونظرا للدور المتنامي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في الإدارة الدولية والنهج التوافقي إزاء المواقف التي تواجه العالم، يشعر وفدي، في هذا الصدد، أنه ينبغي إدماج المنظمات المعنية كشركاء كاملين في دينامية الأمم المتحدة. إن بعد التعاون الإقليمي جزء أيضا من تنشيط الأمم المتحدة

وتحقيق أهدافها الإنمائية، وبصفة خاصة الأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي أن نتذكر في هذا الصدد أن الوثيقة الختامية للقمة العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أكدت على هذا الجانب من خلال التوصية بأن نحدد ونتخذ تدابير لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفضلا عن ذلك، تبرهن التقارير المختلفة التي تتخذ كل سنتين بموجب البند ١١٤ على الاهتمام المتزايد بقبول مجتمع الأمم المتحدة لزيادة التعاون والتنسيق والقيمة المضافة التي توفرها المنظمات الإقليمية على المستويات المختلفة.

وعلاوة على ذلك، يود وفدي أن ينتهز فرصة هذا النقاش ليذكر المنظمات الإقليمية بتعزيز التشاور والتعاون فيما بينها، حيث أنها تسترشد بنفس المثل العليا المشتركة للسلام، والتنمية، والحوار بين الحضارات.

وبصفة تونس عضوا في عدد من المنظمات الإقليمية، ترى أن هذا التعاون القيم في شتى المجالات ينبغي أن يلقى التقدير اللائق ويحظى بدعم وهيكلة أفضل. وفي هذا الصدد، ينبغي زيادة توسيع نطاق أنشطة التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية التي نرحب بحيويتها وتعزيزها، بصفة خاصة في مجال السلم، لتشمل قطاعات أخرى ترتبط بشكل مباشر بدرجة أكبر بالتنمية. وفي الحقيقة، نُظم عدد من الاجتماعات والأنشطة المشتركة، بما في ذلك الاجتماع التنسيقي في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٨ بين الطرفين وتمخض عن تدشين العديد من المشاريع ذات الاهتمام المشترك في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتقنية والثقافية، في شهادة على الإرادة المشتركة لتعزيز الأواصر المؤسسية، إضافة إلى نطاق وأسس التعاون. إن آلية المتابعة التي وضعت في تلك المناسبة بالتأكيد دعامة مهمة في صرح التعاون. وكنا نأمل أن يعطي تقرير الأمين العام مزيدا من المعلومات في ما يتعلق بولاية وعمل الآلية، وبصفة خاصة قدرتها على إجراء تقييمات دورية لوضع التعاون.

يرحب وفدي بحقيقة أن التعاون، خلال العامين الماضيين، بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أخذ بعداً آخر وفتح آفاقاً جديدة. لقد تحققت نجاحات كثيرة، ونحاول الآن التعامل مع احتياجات محددة لقارتنا، بصفة خاصة في مجال السلام وإدارة الصراعات، تمشيا مع الأولويات المنصوص عليها في البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، الواردة في إعلان تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، الذي وقع نصه في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

وفي هذا الصدد، مما لا شك فيه، أن قرار وضع آلية تنسيق وتشاور بين مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، فضلا عن الاجتماعات المشتركة المقرر عقدها بشكل دوري بين هاتين الهيئتين في ذلك الإطار، يفي بحاجات عصرنا. فأفريقيا هي مسرح معظم الصراعات، خاصة وأنها تقدم دليلا واضحا على أن التعاون الهيكلي الهادف والمنسق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يمكن أن يساهم في توفير قدرة أفريقية على منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام.

وبسبب الحساسية السياسية للهيكل الأساسي للتعاون، فقد استأثر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن قضايا السلام والأمن بكل الاهتمام وقلل من أهمية جوانب أخرى للتعاون مثل الدعم الاقتصادي والاجتماعي، رغم أنه يتطلب انخراطا أقل وموارد أقل. إن الهدف هو دعم عملية التنمية، وبصفة خاصة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على الصعد الوطنية، والإقليمية ودون

الإقليمية، خاصة أن أفريقيا من الواضح أنها متأخرة عن المواعيد النهائية المتفق عليها.

وقبل أن أنتهي من تلك النقطة، أود التأكيد على أن وفدي لا يسعه إلا أن يرحب بالجهد الكبير الذي تبذله الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في مجال السلام والأمن في أفريقيا، ويأمل أن تحظى مسائل التنمية الاقتصادية والبشرية بنفس المستوى من الاهتمام والالتزام. فتنمية أفريقيا اليوم تحتل مكانا رئيسيا في جدول أعمال الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

ويلاحظ وفدي مع الارتياح تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في الميادين الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والإنسانية المتنوعة والمهمة. إن منظمة المؤتمر الإسلامي ووكالاتها المتخصصة منتشرة في ميادين مختلفة ومع شركاء كُثُر من أجل المساهمة في جهود المجتمع الدولي في خدمة التنمية والسلام والأمن.

وفي هذا الإطار، مكننا المؤتمر الدولي الذي عقدته الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بالتعاون مع الحكومة التونسية، في موضوع ”الإرهاب: الأبعاد والتهديدات وسبل التصدي“ من تحديد الحلول والتوصية بطرق العمل ومكننا بصفة خاصة من تبديد عدد كبير من مواضع سوء الفهم الكامنة في صلب أحد التصورات الخاطئة للإسلام. وأوضح المؤتمر المدى الذي يمكن به للتعاون وتبادل الآراء أن يمكننا من اتخاذ الطريق غير المطروق لإيجاد أرضية مشتركة في المواضيع التي تبدو مثيرة للجدل بل وللصراع.

وعلى صعيد آخر، أتاح لنا الاجتماع الذي عُقد في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٨ بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة تقييم مستوى التعاون والمواضع التي يمكن فيها تعزيزه.

ولا شك أن العالم اليوم يواجه تحديات كثيرة، ولا جدال في أنها تزداد سوءا. والطريقة الوحيدة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يرقى إلى مستوى تلك التحديات هي بمساعدة الجميع وبالالتزام الجماعي. ومن تلك الحتمية تنشأ عملية التكامل ذاتها بين العمل العالمي الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمساهمة البنّاءة التي تقدمها المنظمات الإقليمية.

السيدة هبة نجم (مصر): أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر للأمين العام على تقريره المتميز حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، ذلك التعاون الذي توليه مصر أهمية خاصة لدوره الهام في تحقيق أهداف الأمم المتحدة في المجالات الثلاث الرئيسية لأعمالها: الأمن والسلم الدوليان، والتنمية بأبعادها السياسية والاقتصادية، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ويُظهر تقرير الأمين العام عمق العلاقة القائمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، وتزايد مستوى التعاون بينها على نحو مطرد. وفي هذا الإطار، يرحب وفد مصر بما تضمنه التقرير عن أوجه التعاون المتزايدة بين أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من جانب والاتحاد الأفريقي من جانب آخر، سواء في مجالات السلم والأمن أو في بناء القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي، والوساطة وتسوية المنازعات، وإجراء الانتخابات، وحفظ السلام، ودعم تنفيذ برامج مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، فضلا عن نزع السلاح، وخاصة الأسلحة الصغيرة، وغير ذلك من المجالات الأخرى المرتبطة بتشجيع وتطوير الصناعات وحماية البيئة وموضوعات اللاجئين، وتوفير الغذاء.

وفي مجال التنمية، يتعين تعزيز التعاون بين الجانبين في مواجهة الأزمات الاستثنائية التي يمر بها العالم والمتصلة بالغذاء والطاقة والأسواق المالية العالمية وتغير المناخ، التي ستكون أفريقيا الأكثر تضررا من جرائها. وأشدد كذلك في هذا الصدد على ضرورة تنفيذ الإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع رفيع المستوى الذي عقد مؤخرا حول احتياجات أفريقيا التنموية، جنبا إلى جنب مع الاقتراحات التي طرحها القادة في الاجتماع الرفيع المستوى حول تنفيذ أهداف الألفية بهدف زيادة التمويل الموجه لأفريقيا، وعلى إيلاء الاهتمام الواجب بأفريقيا في مؤتمر المتابعة الدولي بالدوحة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري حول تمويل التنمية.

وفي مجال السلم والأمن الدوليين، نرحب بمبادرة الأمين العام لتشكيل لجنة من الخبراء برئاسة رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق برودي لبحث أفضل السبل لدعم تمويل قدرات الاتحاد الأفريقي على المساهمة في عمليات حفظ السلام، ونتطلع لتلقي تقرير اللجنة في نفس الوقت الذي نؤكد فيه أهمية الاستمرار في تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي، حتى تساهم أفريقيا أيضا في حفظ السلم والأمن الدوليين في المناطق الأخرى من العالم.

وفي نفس هذا الإطار أود أن أشير إلى الدور الهام الذي تقوم به لجنة بناء السلام في الدول الأفريقية قيد نظرها، والإنجازات التي حققتها اللجنة في هذا الإطار خلال العامين الأولين من عمرها، وهو الدور الذي يتعين على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تشجيعه ودعمه، ويفرض علينا ضرورة السعي لتدعيم قدرات اللجنة، بما في ذلك توفير الموارد المالية اللازمة لها من الميزانية العادية للأمم المتحدة، فضلا عن ضرورة مراعاة البعد الإقليمي في عملية مراجعة أعمال صندوق بناء السلام عام ٢٠٠٩ ومراجعة أعمال صندوق بناء السلام عام ٢٠١٠ على نحو يسهم في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ويكتسب التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة أهمية متزايدة في ضوء الحملة السلبية ضد الإسلام ورموزه ومساعي البعض لتطوير هذه الحملة في إطار حرية التعبير، مما يقتضي تعزيز دور المنظمتين في تصحيح الصورة المغلوطة عن العالم الإسلامي وفي تعميق سبل التعاون بين الشعوب كافة بغضّ النظر عن دياناتها. ويقتضي ذلك العمل على زيادة التعاون بين المنظمتين في المجالات الثقافية والتعليمية، والحوار بين الحضارات والثقافات والديانات. ويشجع وفد مصر في هذا الصدد تنظيم الندوات والمؤتمرات بالتعاون مع الدول أعضاء المنظمتين، حتى يثمر هذا النوع من التعاون نتائج ملموسة في تعزيز ثقافة السلام. ونثق أن الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في منتصف هذا الشهر سيشكل قاعدة إضافية لتعزيز التعاون بين جميع الدول في هذا المجال الهام.

ويكتسب التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية أهمية متزايدة في المرحلة الحالية، ليس فقط بالنظر إلى الدور الرائد للأمم المتحدة في عملية التسوية السلمية للشرق الأوسط، ودورها في اللجنة الرباعية الدولية، ولكن أيضا في تعزيز التعامل الدولي مع قضايا اللاجئين الفلسطينيين وضمان حصولهم على احتياجاتهم الإنسانية الملحّة، وفي ضمان أن تبقى الأمم المتحدة في محور العملية السلمية الهادفة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القادرة على البقاء، وعاصمتها القدس الشريف. وفي هذا الصدد، لا بد من البدء فورا في تنفيذ اتفاق المنظمتين على تعزيز الروابط المؤسسية بين أمانتيهما، آخذتين في الحسبان ما سيحققه ذلك من تبادل الخبرات والدروس المستفادة، وما سينتج عنه من نهوض بالجهود المشتركة للمنظمتين وتنسيقهما مع المنظمات الإقليمية الأخرى لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

أما فيما يتعلق بالتعاون القائم بين المنظمة الاستشارية القانونية الأفروآسيوية والأمم المتحدة فيرحب وفد مصر بالتشاور بين المنظمتين في المجالات المختلفة للقانون الدولي. ويؤكد وفد مصر في هذا الصدد أهمية تعزيز هذا النوع من التعاون، خاصة فيما يتعلق بأنشطة مركز البحث والتدريب التابع للمنظمة الاستشارية القانونية من أجل بناء القدرات في ميدان القانون الدولي بجميع أفرعه لضمان التنفيذ الفعال للقانون الدولي على المستوى الوطني.

كما يؤكد وفد مصر أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الفرانكوفونية وتوسيعه من مجرد التعاون الثقافي إلى التعاون في مجالات الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام وتعزيز القدرات للمشاركة في عمليات حفظ السلام، ووضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، وغيرها من المجالات الهادفة لتعزيز تحقيق أهداف المنظمتين.

ويتابع وفد مصر بكل اهتمام التعاون المتنامي بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي منذ اتفاق التعاون بين الجانبين عام ١٩٩٦ وقرار الجمعية العامة عام ٢٠٠٢ بمنح الاتحاد صفة المراقب وبتنظيم جلسات الاستماع والحوار التفاعلي المشترك على هامش دورات الجمعية العامة المتعاقبة، إضافة إلى مشاركة أعضاء البرلمانات في الوفود الرسمية لدولها في الجمعية العامة. ولا شك أن هذا التعاون المتنامي يوضح بما لا يدع مجالا للشك طبيعة العلاقة العضوية بين ترسيخ قواعد الديمقراطية والحكم الرشيد على المستويين الوطني والدولي، وأهمية توسيع قاعدة المشاركة البرلمانية في المجال الدولي متعدد الأطراف.

وبالنظر لتشعب المواضيع التي يغطيها التعاون بين المنظمتين، سواء من حيث المشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة والمواضيع المتصلة بالسلم والأمن الدوليين وبتطوير العمل في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومع الأخذ في الاعتبار الدور الرائد الذي قامت به مصر في تعزيز هذا التعاون من خلال رئاسة رئيس مجلس الشعب الدكتور فتحي سرور للاتحاد، فإننا ندعم توصية الأمين العام الواردة في الفقرة ١٣٩ من التقرير بالنظر بإيجابية في تخصيص بند مستقل في جدول أعمال الجمعية العامة حول التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وستشارك مصر بفاعلية في المشاورات التي ستجري بشأن هذا الموضوع لدى النظر في مشروع القرار السنوي حول هذا البند.

اطلع وفد مصر أيضا باهتمام على التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الأخرى في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وخاصة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي والجماعة الكاريبية ومجلس أوروبا وغيرها من المنظمات التي غطاها التقرير، وسيتابع تطور تعزيز التعاون معها في المستقبل تحقيقا لأهداف ومقاصد الأمم المتحدة.

السيدة إيشيتي (ناميبيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن الاتحاد البرلماني الدولي، وهو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، هو حلقة الوصل المؤسسية الطبيعية بين الأمم المتحدة وعالم البرلمانات الوطنية. ويشرف ناميبيا بصورة خاصة أن الأونرابل السيد ثيو بن غوريراب، رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية ناميبيا، قد انتخب رئيسا للاتحاد البرلماني الدولي. ونؤمن بأن خبرته كرئيس وزراء سابق ووزير للخارجية ورئيس للجمعية العامة ستسهم بالتأكيد في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

ولجسر الفجوة التنفيذية فيما يتعلق بمقررات الأمم المتحدة وقراراتها ولضمان أن تتسم منظومة الأمم المتحدة بالمزيد من الديمقراطية، من الأهمية بمكان أن نعمل على نحو

أوثق مع البرلمانات الوطنية والبرلمانيين الوطنيين في جميع أنحاء العالم. ومن شأن هذا العمل أن يتيح للبرلمانيين تفهما أفضل لأهمية ترجمة الالتزامات الدولية إلى قوانين وسياسات وطنية. وسيخلق أيضا المزيد من الزخم السياسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومعالجة التحديات العالمية الرئيسية لعصرنا.

ويسهب تقرير الأمين العام (A/63/228) في التركيز على أهمية التعاون فيما بين منظومة الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وتؤيد ناميبيا الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير، ولا سيما المتعلقة منها بتوزيع الوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني السنوي المشترك للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في الأمم المتحدة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة وتخصيص بند منفصل في جدول أعمال الجمعية العامة لاستكشاف التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي.

وكما هو الحال في الدورات السابقة، سيطلب من الجمعية العامة اعتماد مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وسيشجع مشروع القرار، في جملة أمور، استمرار التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في مجالات مختلفة، ولا سيما السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية والمسائل الجنسانية، مع مراعاة المنافع الكبيرة من هذا التعاون بين المنظمتين. وسيشجع أيضا على إسهامات الاتحاد البرلماني الدولي في عمل الجمعية العامة، بما في ذلك تنشيط الجمعية، وإصلاح الأمم المتحدة والاتساق على نطاق المنظومة. وناميبيا على ثقة بأنه سيتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. ولذلك، نحث الدول الأعضاء على تأييده.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأبلغ الدول الأعضاء بأن ناميبيا ستيسّر المفاوضات حول مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ونود أن نغتنم هذه الفرصة أيضا لتهنئة إيطاليا على أدائها الجيد في تيسير مشروع القرار نفسه في عام ٢٠٠٦.

السيدة تشن بيجي (الصين) (تكلمت بالصينية): من الأهمية المتزايدة أن تقوم الأمم المتحدة، وهي أكثر المنظمات الدولية عالمية، بتعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى لمعالجة تحديات العولمة والمسائل العديدة الأخرى في الساحة الدولية. ويرحب الوفد الصيني بنظر الجمعية في البند الهام ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى“. وبهذه المناسبة، أود أن أقدم بعض الملاحظات الموجزة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية.

اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية هي المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة ذات التأثير المشكّلة من دول آسيوية وأفريقية والمكرسة لمعالجة المسائل القانونية. ولقد تشكلت في عام ١٩٥٦، وكانت إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر باندونغ المشهور المعقود في عام ١٩٥٥. وتعمل المنظمة باستمرار، منذ أكثر من نصف قرن، على تعزيز التعاون والتبادلات فيما بين الدول الآسيوية والأفريقية بروح من الوحدة والصداقة والتعاون الذي دعا إليه مؤتمر باندونغ. وتساعد الدول الآسيوية والأفريقية على ممارسة القانون الدولي في جهودها لتعزيز التطور التدريجي لهذا القانون وتدوينه. وتشكل الملاحظات والمقترحات التي تقدمها اللجنة بشأن البنود ذات الصلة المدرجة في جدول أعمال اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي إطارا مرجعيا هاما للدول الآسيوية والأفريقية عندما تشارك في مناقشة البنود ذات الصلة المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة ولها قيمة مرجعية لعمل أجهزة الأمم المتحدة القانونية الأخرى.

وتتمتع اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية بعلاقات تعاونية جيدة مع الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة. وخلال السنين، درجت اللجنة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، مثل اليونيسكو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة القانون الدولي على إرسال ممثلين إلى اجتماعات بعضها البعض لكي يشاركوا بفعالية في مناقشة البنود ذات الصلة. ونتيجة لذلك، تعزز التعاون بين هذه الهيئات وتوسع باستمرار.

ويقع في آسيا وأفريقيا أكبر عدد من البلدان النامية وأكبر التجمعات السكانية في العالم. وبفضل جهودها على مر السنين، حققت البلدان الآسيوية والأفريقية تقدما كبيرا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وازداد مركزها ودورها في الشؤون الدولية بشكل ملحوظ، مما جعلها قوة هامة بالنسبة للسلام في العالم والتنمية المشتركة. ومما لا شك فيه، أن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية، بوصفها منبرا هاما للتواصل والتعاون، ستقوم بدور إيجابي متزايد في تعزيز المشاركة الفعالة للدول الآسيوية والأفريقية في النهوض بالديمقراطية وسيادة القانون في العلاقات الدولية.

والحكومة الصينية، كدولة عضو في كل من الأمم المتحدة واللجنة، ما فتئت تؤيد الجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز التعاون والتواصل مع الأمم المتحدة. وأود، من على هذا المنبر، أن أؤكد مجددا أن الحكومة الصينية، كما فعلت دائما، ستواصل الإسهام في تعزيز التعاون بين اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية، والأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات الصلة.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد السنغال البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ولكن السنغال بصفتها رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمر القمة الحادي عشر للمنظمة، تود أن تشاطر مع الجمعية العامة بعض أفكارنا بشأن ذلك التعاون.

وإن أهمية دور المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى في تناول المسائل الرئيسية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة تم التأكيد عليه مرات كثيرة منذ بدء هذه المناقشة. وفي حقيقة الأمر أنه سواء كان موضوع البحث هو الإرهاب، أو الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أو بناء السلام وحقوق الإنسان أو حتى العمل الإنساني، فإن منظمات كالاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي يمكنها فهم الأسباب الجذرية لذلك وتقديم الحلول المناسبة، إما بسبب معرفة المنطقة المعنية أو نظرا للعضوية الخاصة في تلك المنظمة.

واسمحوا لي أن أقول إن السنغال تلاحظ بمنتهى الارتياح استمرار تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ونحن نرحب بالاهتمام الذي يوليه معالي السيد بان كي – مون للقضايا الهامة المدرجة في جدول أعمال المنظمة وكذلك بحضوره في داكار في ١٣ آذار/مارس بمناسبة توقيع اتفاق السلام بين تشاد والسودان، الذي جرى على هامش مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي. ويمثل ذلك خير دليل على الاهتمام المتواصل. ويضاف إلى ذلك الاجتماع الرفيع المستوى المقبل للجمعية العامة بشأن الحوار هنا في نيويورك، برعاية معالي السيد بان كي – مون، الذي سيكون مناسبة أخرى لتعزيز العلاقات بين المنظمتين.

ويشير تقرير الأمين العام (A/63/228) في الجزء لام من فرعه الثاني إلى أنه علاوة على العلاقات بين الأمانة العامة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فإن التعاون بين تلك المنظمة

والأمم المتحدة قد شمل وكالات وهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، وخاصة على شكل المبادرات المتخذة مع اليونيسيف، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

إننا نرحب بتلك الديناميكية، ولكننا نأمل أن تتجاوز مجالات التعاون في مختلف تلك المجالات المحادثات مع موظفي تلك البرامج الخاصة بكل هيئة أو وكالة، وأن تؤدي إلى التآزر العملي الفعال الذي سيكون له تأثير محدد على المشاريع في الميدان.

وفي ذلك الصدد، فإن مساهمة منظمة المؤتمر الإسلامي في برنامج الأغذية العالمي في تشرين/نوفمبر ٢٠٠٧، الذي كان الأول من نوعه، يمكن أن يصبح مثالا يحتذى. وفي هذا المجال، تود السنغال أن تقترح بأن تقوم الأمم المتحدة من خلال إداراتها وخدماتها المختصة بأداء دور نشط في تنفيذ برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي لتقديم نصف مليون حاسوب إلى البلدان الفقيرة من بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وإذا ما تم تنفيذ هذا البرنامج، فإنه سيمثل مساهمة كبيرة من جانب تلك البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي هي في صميم أولويات الأمم المتحدة.

وفي الختام أود أن أشدد على حقيقة أن أغلبية أنشطة الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن ومجال العمل الإنساني يجري تنفيذها في بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أيضا. وهذا يبين أن هذين المجالين لهما أفضلية بالنسبة للتعاون بين المنظمتين، ولذلك، فإن السنغال لن تدخر جهدا خلال فترة رئاستها لمنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل زيادة عدد المبادرات والعمليات المشتركة في هذين المجالين.

السيد أليغروديتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): بوصف صربيا دولة عضوا في الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا – الذي أتولى منصب نائب الرئيس لجمعيته البرلمانية – فإنها نصير قوي لهذه المنظمات. ومن خلال النهوض بأهدافها – الحفاظ على حقوق الإنسان وتعزيزها، والديمقراطية وسيادة القانون، ودعم الإصلاحات السياسية والقانونية والمؤسسية – فإن مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يسهمان إسهاما هاما في منع نشوب الصراعات وبناء الثقة وتعزيز السلام. وعليه فإن تعاونها مع الأمم المتحدة يكتسي أهمية بالغة.

وقد جرى التأكيد على أهمية تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية في مؤتمر القمة الثالث لمجلس أوروبا المعقود في وارسو في عام ٢٠٠٥. إن تلك الأهداف الإنمائية، بالإضافة إلى التحديات الحالية، مثل الإرهاب والجرائم الأخرى، تفرض على الأمم المتحدة ومجلس أوروبا تعزيز التعاون واتباع نهج مشترك، بالاعتماد على الخبرات المكتسبة والموارد المتاحة للتصدي لهذه التحديات. وتساعد هذه المسائل على إبراز صحة الاتفاق الذي وقع في عام ١٩٥١ بين مجلس أوروبا والأمانة العامة للأمم المتحدة.

وينبغي تعزيز التعاون في ميدان حقوق الإنسان بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة، وكذلك بين مفوضي حقوق الإنسان للمنظمتين، لا سيما في سياق وضع المعايير الدولية وتنفيذها.

وأن صربيا تؤيد بقوة أنشطة مجلس أوروبا الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في كوسوفو وميتوهيا، المقاطعة الصربية تحت الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى للمجلس الهادفة إلى تنفيذ المعايير، وخاصة فيما يتعلق بأعضاء الطوائف غير الألبانية. ويجب أن يتم تصميم وتنفيذ جميع تلك الأنشطة من خلال الامتثال الصارم لقرار مجلس الأمن

١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يشكل الأساس القانوني الوحيد لأنشطة المنظمات الدولية في كوسوفو وميتوهيا.

وحيث أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومجلس أوروبا قد أبرما اتفاقا بشأن الترتيبات الفنية فيما يتعلق بالاتفاقية الإطارية لمجلس أوروبا الخاصة بحماية الأقليات القومية في آب/أغسطس ٢٠٠٤ وأن دورة المراقبة الأولى لتنفيذ الاتفاقية في كوسوفو وميتوهيا قد اكتملت باعتماد قرار اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، من الأهمية الحيوية اتخاذ التدابير الملائمة الواردة في استنتاجات وتوصيات القرار. ومن المهم بنفس القدر المضي وفقا لأحكام رسالة اللجنة الاستشارية المعنية بالاتفاقية الإطارية لمجلس أوروبا إلى الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو وميتوهيا، في تموز/يوليو ٢٠٠٧، وتقرير اللجنة المعنية بتنفيذ القرار في كوسوفو وميتوهيا. وهذا يكتسي أهمية أكبر الآن بسبب عدم تلقي رد على الرسالة حتى أيار/مايو ٢٠٠٨، وجرى حينئذ توجيه رسالة جديدة.

وفي أعقاب عقد الاتفاق الفني لتنفيذ الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة غير الإنسانية والمهينة بين مجلس أوروبا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في أوروبا، في آب/أغسطس ٢٠٠٤، وتبادل الرسائل بين الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والأمين العام لمجلس أوروبا في عام ٢٠٠٦، سُمح لخبراء اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب بزيارة وحدات الاعتقال والسجون في كوسوفو وميتوهيا من أجل التحقق من الامتثال لأحكام الاتفاقية وإذا ما تم تحديد طرائق التفتيش في وحدات الاحتجاز التابعة للناتو. إن حقيقة أن الزيارة الأولى للجنة جرت في آذار/مارس ٢٠٠٧ تقدم دليلا قاطعا على ضرورة التعاون بين المنظمات الدولية وعلى جدوى ذلك التعاون.

يولي بلدي أهمية قصوى للأنشطة الميدانية المتعلقة باستعادة التراث الثقافي في كوسوفو وميتوهيا، ولا سيما الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتراث الثقافي، التي أنشأها مجلس أوروبا والمفوضية الأوروبية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في أعقاب أعمال الشغب الموجهة ضد السكان غير الألبان والتي وقعت في آذار/ مارس ٢٠٠٤.

إن السنوات الثلاث من عمل لجنة تنفيذ إعادة الإعمار فيما يتعلق بالأماكن الصربية المقدسة قد أكدت أهمية اللجنة من أجل نجاح تنفيذ مشاريع التراث الثقافي وتعزيز التعاون والحوار بين الفئات العرقية. وتقدر صربيا حق التقدير حقيقة أن اللجنة تقوم بأنشطتها تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وبمشاركة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وتقدر صربيا بصورة خاصة إسهام مجلس أوروبا في عمل اللجنة وتأمل أن يواصل المجلس القيام بدوره التعاوني.

وما فتئت مسألة اللاجئين تشكل عبئا ثقيلا جدا على صربيا ومنطقة جنوب شرق أوروبا بأسرها. ولإيجاد حلول دائمة ومستدامة، من الضروري تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لحل هذه المشكلة على الصعيد الإقليمي، مع تنفيذ إعلان سراييفو تنفيذا تاما.

وتؤيد صربيا بالكامل استمرار الأنشطة التي تقوم بها بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو وميتوهيا في إطار ولايتها الحالية، وتحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو واستنادا إلى قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وهذا يعني أن الأنشطة التي تقوم بها بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو يجب

أن تكون محايدة بالنسبة لمركز كوسوفو. ومن الأهمية بصورة خاصة ألاّ تيسر نشاطات تلك البعثة، بناء وأداء تلك المؤسسات التي تم إنشاؤها من خلال إعلان استقلال الإقليم من طرف واحد. وتتوقع صربيا أن تشارك بعثة منظمة الأمن والتعاون بصورة متزايدة في معالجة واحدة من أكثر المسائل الحرجة بالنسبة لكوسوفو وميتوهيا، وهي أمن ومركز الطوائف العرقية غير الألبانية التي تعيش في ظروف صعبة جدا. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تقوم بعثة منظمة الأمن والتعاون، بالإضافة إلى بناء المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، بالتشديد في أنشطتها على تحسين مركز الجماعات العرقية التي تعاني من التمييز. وهذا يعني ضمنا احترام حقوق الإنسان والأمن وحرية الحركة وحقوق الملكية والعمل والحماية الصحية والتعليم. ونطلب من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تولي اهتماما خاصا للجماعات التي تعيش في جيوب وأن تدعم الاقتراح الصربي لإنشاء بلديات جديدة من شأنها أن تخفف من مستوى عزلة السكان الذين يعيشون في هذه الجيوب.

ويجب وضع برنامج شامل لعودة المشردين داخليا بصورة دائمة، والذي يمكن أن تسهم فيه بعثة منظمة الأمن والتعاون إسهاما كبيرا من خلال التعاون مع المؤسسات الصربية والمنظمات الدولية المختصة.

ويتعين على تلك البعثة أيضا أن تدعم حماية حقوق الملكية والحقوق العقارية لأفراد الجماعات العرقية التي تعاني من التمييز؛ وأن تكفل استعادة الممتلكات والتعويض عن تلك التي دُمرت أو يصعب الحصول عليها؛ وأن تضمن احترام حقوق دولة صربيا في الممتلكات المخصخصة، أو التي ستشملها الخصخصة. ولا شكّ في أن احترام هذه الحقوق وحمايتها هما من بين الشروط الأساسية لعودة المشردين داخليا إلى بيوتهم بصورة آمنة ودائمة.

وعلى تلك البعثة أن تستثمر المزيد من الجهود في تحسين الوضع القضائي في كوسوفو وميتوهيا. ومن شأن هذه الجهود أن تكون هامة بشكل خاص في إنشاء نظام قضائي مناسب في تلك الأجزاء من الإقليم التي يرفض سكانها الاعتراف بالحكومة الانفصالية.

وفي الختام، أود أن أشدد على مسألة مصير الأشخاص المفقودين، وبالتحديد مصير الصرب والآخرين من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا، لاسيما في ضوء الشهادة المنشورة في كتاب كارلا دل بونتي، رئيسة مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولذا، أحث بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على أن تعمل كل ما في وسعها لكفالة أن يتم التحقيق في جميع القضايا بصورة سليمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): عملا بقرار الجمعية العامة ٦/٤٤ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعطي الكلمة الآن للأمين العام لمجلس أوروبا السيد تيري ديفيس.

السيد ديفيس (مجلس أوروبا) (تكلم بالإنكليزية): قد يجادل بعض الناس بأن عالما يواجه قلاقل اقتصادية وتهديدات إرهابية ينبغي أن تكون لديه أولويات غير حقوق الإنسان. فلا يمكن أن يكونوا مخطئين أكثر من ذلك.

إنّ الركود الاقتصادي والإرهاب شيئان مختلفان تماما، لكنهما يسببان انعدام الأمن والخوف، وكلاهما يوتران العلاقات بين الناس وبين الشعوب. ففي مثل هذه الأوقات هناك حاجة أكبر إلى قيم الإنسانية؛ وحاجة أكبر إلى العدالة والمساواة والتضامن والتسامح والاحترام المتبادل، بين الناس والشعوب على حد سواء.

لقد علمنا التاريخ درسا قاسيا في كل مرة ننسى أو نتجاهل فيها هذه الحقيقة البسيطة. ومراعاة من الجمعية

العامة لهذه الحقيقة، اعتمدت قبل ٦٠ عاما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن منطلق هذه الحقيقة أنشأت مجموعة من البلدان الأوروبية قبل ٦٠ سنة مجلس أوروبا، واعتمدت بعده بسنتين الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

واليوم، تناقش الجمعية العامة مشروع القرار A/63/L.12 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. وآمل أن يحصل المشروع على أكبر تأييد ممكن. ويجسد مضمون المشروع العمل الذي يقوم به مجلس أوروبا لحماية القيم والمثل الأوروبية المشتركة بيننا جميعا وتعزيزها وتوسيع نطاقها. والأمم المتحدة هي أكثر الشركاء أهمية وقيمة في مسعانا هذا. وإن تعاوننا معها مستمر ووثيق وواسع النطاق ومحدد ومفيد.

ويتضمن مشروع القرار وصفا أكثر تفصيلا لحالة تضامننا اليوم والشكل الذي نود أن يكون عليه غدا. وهو يشير إلى أنشطتنا ومعاييرنا وإنجازاتنا وأهدافنا، والتي نشعر بالاهتمام الشديد تجاهها جميعا. إن بعضها مقبول عالميا، والبعض الآخر أقل قبولا. ولكن قد تم إدراجها لتلهم الحوار، وليس للإملاء.

لقد حذفت من مشروع القرار إشارة إلى إلغاء عقوبة الإعدام. ونحن في مجلس أوروبا نعتبر عقوبة الإعدام أحد أكثر أشكال العقوبات اللاإنسانية والمهينة. وهناك بلد واحد في أوروبا، وفي الحقيقة هو البلد الأوروبي الوحيد الذي ليس عضوا في مجلس أوروبا، الذي ما زال يستعمل عقوبة الإعدام ونتطلع إلى إلغائها هناك أيضا.

وهذا دليل جيد على أن أوروبا ليست وحدها. فنحن نعرف أننا جزء من الأغلبية هنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبهذا آتى على نقطتي الأخيرة، فليس من المفترض أن يوعظ مجلس أوروبا أو أن يفرض أفكاره وقيمه على باقي العالم؛ فقد كان هذا هو موقف أوروبا الإمبريالي القديم. أما اليوم فنحن ندرك أننا مجرد جزء من هذا العالم. ونحن فخورون بقيمنا لكننا لسنا فخورين متعجرفين جدا حتى لا نعترف بأننا نستطيع التعلم من القارات الأخرى. نريد أن نعمل سويا مع باقي العالم لتحديد قيمنا المشتركة وترجمتها إلى واقع حقيقي. وباختصار، نريد أن نعمل مع الأمم المتحدة لتغيير العالم. وآمل أن تؤيدنا الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): عملا بقرار الجمعية العامة ١٨/٣٣ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ومقرر الجمعية العامة ٤٥٣/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

السيد كامارا (المنظمة الدولية للفرانكوفونية) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه أول مرة أتكلم فيها، أود بالنيابة عن السيد عبده ضيوف، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية، وبالأصالة عن نفسي، أن أهنئ رئيس الجمعية العامة ومسؤوليها الآخرين على الثقة التي حازوا عليها لقيادة عمل الدورة الثالثة والستين. وقد طلب الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية أيضا أن أشيد بسعادة السيد بان كي – مون لعلاقته الممتازة مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية، ولجودة تقريره (A/63/228) وتواجده باستمرار. وفي الواقع، لقد التقى الأمينان العامّان ثلاث مرات في أقل من سنتين، مما يبرهن على العلاقات الممتازة بين المنظمتين.

وأود أن أشكر سفراء المجموعة الفرانكوفونية، الذين منذ لحظة وصولي أشعروني بالترحيب وقدموا لي كل الدعم الفردي والجماعي الذي يمكن أن تتوقعه منظمة من أعضائها. وأهنئ بصورة خاصة ممثلي لاتفيا ومملكة تايلند اللتين انضمتا في الفترة الأخيرة إلى المنظمة الدولية للفرانكوفونية. وباسم الأمين العام للمنظمة، أطمئنهما بأنهما سيجدان فيها الصداقة والتضامن.

ولشمولية تقرير الأمين العام (A/63/228) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، فإني لا أحتاج إلى سرد الإنجازات الكبيرة التي تحققت في السنتين الماضيتين. وكما يلاحظ الأعضاء في التقرير، تسعى أنشطة المنظمة الفرانكوفونية إلى تعزيز دعائم الأمم المتحدة، وهي الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على المجالات التي تود المنظمة الفرانكوفونية التشديد فيها بصورة خاصة على تعاونها مع الأمم المتحدة في السنوات القادمة، إدماج الأنشطة المتصلة بالإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية والوساطة التي تقوم بها المنظمة الفرانكوفونية في حلقة دراسية لمتابعة نتائج اجتماع باريس، الذي تمت الإشارة إليه هذا الصباح؛ وزيادة تعزيز قدرات حفظ السلام للدول الناطقة بالفرنسية وتشجيعها على المساهمة بوحدات عسكرية تتضمن عناصر من الشرطة والمدنيين؛ وزيادة المساعدة والرصد في الانتخابات لتوطيد سيادة القانون والمساعدة في التحولات الديمقراطية؛ وتشجيع التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية بشكل أسرع، ولا سيما اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، التي صدقت عليها جميع البلدان الناطقة بالفرنسية والتي سيتم الاحتفال بذكراها السنوية العشرين في عام ٢٠٠٩.

وتأسف المنظمة أن الجماعة الفرانكوفونية قد تأثرت من عدة أزمات. ونحن مقتنعون بالقيمة المضافة لمنظمتنا وقدرتها على تقديم مساهمة محددة في حل هذه الأزمات وفقا بالطبع لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وسيادة الدول.

ولذلك ستقوم المنظمة، وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، بزيادة جهودها لتعزيز سيادة القانون واستعادة النظام المؤسسي كلما اقتضى الأمر، وطبقا لإعلان باماكو؛ وتعزيز تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي وكذلك الاستقرار في تشاد ومنطقة البحيرات الكبرى ولبنان وهايتي؛ ومساعدة عملية الحوار السياسي الشامل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتشارك المنظمة الدولية للفرانكوفونية بنشاط في عمل لجنة بناء السلام في إطار تشكيلاتها القطرية المخصصة لبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو. وهنا نود أن نشيد برؤوساء هذه التشكيلات وبمكتب دعم بناء السلام.

لقد كان مؤتمر قمة كيبيك، كما ذكر من قبل، أول منتدى لرؤوساء حكومات ودول الشمال والجنوب يجتمع في أعقاب تفجر الأزمة المالية، والذي دعا إلى إصلاح النظام المالي الدولي من خلال بذل الجهود لإيجاد حلول مستدامة ومجدية ضمن منتديات شاملة، مع مراعاة الشواغل والحساسيات القائمة في جميع مناطق العالم. وفي هذا الصدد، تثني المنظمة الدولية للفرانكوفونية على مبادرة رئيس الجمعية العامة لإنشاء فريق خبراء ليقدم آراء مستقلة في المنتديات ذات الصلة. وتأمل المنظمة أن يشارك الخبراء الناطقون بالفرنسية بشكل مكثف في البحث عن حلول لهذه الأزمة الحادة.

ونظرا لخطورة التحديات البيئية وتغير المناخ، تؤكد المنظمة الدولية للفرانكوفونية دعمها لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتنفيذ بروتوكول كيوتو وخارطة طريق بالي. ونعمل على تحقيق الهدف المشترك بتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة على المستوى العالمي على الأقل بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، ونواصل، في إطار المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة، السعي للتوصل إلى توافق آراء عالمي بشأن الأهداف الملموسة على نحو وثيق مع السيناريوهات التي وضعها الفريق الحكومي الدولي بشأن تغير المناخ.

واستنادا إلى القيم المشتركة للسلام والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وأيضا الاشتراك في النطق باللغة الفرنسية، فإن لدى المنظمة حساسية خاصة إزاء احترام مكانة اللغات. فهذا الطلب وهذه الحيطة، اللذان تتشاطرهما مع كل المجموعات اللغوية الأخرى، يتجسدان في تنفيذ القرار ٦١/٢٦٦، بشأن تعدد اللغات، والذي يفهم على أنه تحقيق للمساواة بين اللغات الست الرسمية للمنظمة وبين لغتي العمل في الأمانة العامة. ويبرز الاحتفال الثنائي بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والسنة الدولية للغات كل معنى هذا المبدأ وأهميته.

لقد أرشدنا الأمين العام، السيد بان كي - مون، إلى طريق التقدم. فخلال فترة قصيرة من الزمن، وبفضل التزامه الشخصي وعزمه السياسي، أدلى ببيانات أخذت في الاعتبار حقيقة التنوع. فهل يمكن الاحتذاء بنموذج الأمين العام وتعزيزه لخدمة شعوب الأمم المتحدة؟

وفضلا عن التزامه الشخصي، تابع الأمين العام تنفيذ إحدى توصيات الجمعية العامة عبر تعيين السيد كيوتاكا اكاساكا، وكيل للأمين العام للاتصالات والإعلام، منسقا لتعدد اللغات من أجل تعزيز الأمم المتحدة بصفتها محفلا لوضع خطة عمل عالمية. وتتقدم المنظمة الدولية للفرانكوفونية بالتهنئة للسيد اكاساكا وتؤكد له تعاون المنظمة ودعمها. ويبرهن تعزيز التنوع على المثل القديم الذي يقول: بدلا من أن تكون مصيبا لوحدك، فلنكن مصيبين معا؛ فدعونا نفضل أن نكون مصيبين جماعة بدلا من أن نكون مصيبين فرادي.

إن النساء والرجال المشغولين في صمت مقصورات وخلف لوحات أزرار الحواسيب بترجمة وثائق لا حصر لها - هؤلاء الذين بدونهم تكون المؤتمرات والحلقات الدراسية رتيبة وبلغة واحدة والذين يعملون دون كلل كي نستطيع أن نفهم ونصغي لبعضنا بعضا - هؤلاء النساء والرجال، المترجمون التحريريون والشفويون والمحررون والمدققون والمشرفون على خدمات اللغات والمؤتمرات في منظومة الأمم المتحدة، الذين يعيدون للعالم هويته الجماعية وتنوعه اللغوي، يستحقون اهتمامنا الكامل واحترامنا التام. إنني أحييهم بالنيابة عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): عملا بقرار الجمعية العامة ٢/٣٥ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية.

السيد نارندر سينغ (اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني أن أخاطب هذه الجمعية، المنتدى الأكثر تمثيلا وديمقراطية في العالم، بالنيابة عن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية وبصفتي رئيساً للدورة السابعة والأربعين لتلك المنظمة.

وأقدم تهنئتي الصادقة إلى الرئيس وإلى زملائه في المكتب على انتخابهم لهذه المناصب الرفيعة. ونحن واثقون أنه بحكمته وخبرته سيقود الدورة إلى نتيجة ناجحة جدا.

لقد كانت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية إحدى النتائج الملموسة لمؤتمر باندونغ التاريخي، الذي انعقد عام ١٩٥٥. وقد جمعت معا دولاً من المنطقتين الآسيوية والأفريقية، موجِّهة بذلك رسالة إلى العالم مفادها أنه مهما كانت الاختلافات في نُظُمنا السياسية والاقتصادية والقانونية فإننا مترابطون معا ترابطاً لا ينفصم، بصفتنا ننتمي إلى هوية آسيوية - أفريقية. وكانت لرسالة مؤتمر باندونغ وقع دائم، والذي جمع لسنوات بين البلدان الآسيوية والأفريقية في منتديات عالمية مختلفة.

وقد دأبت المنظمة الاستشارية القانونية على تعزيز التعاون الآسيوي – الأفريقي بشأن المسائل القانونية خلال السنوات ال٥٢ من عمرها. ولقد أُنشئت هذه المنظمة أصلاً على أيدي سبع دول، ثم تنامت مع الزمن لتضم اليوم ٤٧ دولة عضوا وعضوين مراقبَين. ونحن نتطلع إلى زيادة عضويتنا أكثر من ذلك، بحيث نصبح أكثر تمثيلاً ونشيع بشكل أفضل آراء وشواغل الدول الأعضاء في المنطقة. وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو البلدان الأخرى من آسيا وأفريقيا إلى النظر في الانضمام إلى عضوية المنظمة.

لقد أقرَّت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) بأن العديد من مخاطر اليوم لا تعرف حدوداً وطنية، وأنها متداخلة ويجب التعامل معها على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وفقاً للميثاق والقانون الدولي، وأنه يمكن للمنظمات الإقليمية وسواها أن تؤدي دوراً أساسيا في مساعدة الأمم المتحدة على التصدي لهذه التحديات العالمية. وينبغي للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن يسعى إلى استثمار قوة كل منظمة وأن يكون مكملا.

إن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية تكمل عمل الأمم المتحدة في التطوير والترميز التدريجيين للقانون الدولي. وهي تتيح الفرصة لعدد كبير من البلدان الآسيوية والأفريقية لكي تساهم بنشاط في تدعيم سيادة القانون في العلاقات الدولية. وقد أجرت دراسات مختلفة حول مسائل قانونية دولية ذات اهتمام مشترك، وقامت بالتعاون مع الأمم المتحدة بدور بارز في المواءمة بين مواقف البلدان الآسيوية والأفريقية في المجال القانوني.

وقد عقدت المنظمة دورتها السنوية السادسة والأربعين في كيب تاون في جنوب أفريقيا، عام ٢٠٠٧، والسابعة والأربعين في نيودلهي في الهند، عام ٢٠٠٨. وأثناء هاتين الدورتين، كان عدد من بنود جدول أعمالنا مكمِّلاً لأعمال الأمم المتحدة. ففي كلتا الدورتين نظرنا في أعمال لجنة القانون الدولي، وقانون البحار، وأوضاع اللاجئين ومعاملتهم، والتعاون لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، وحقوق الإنسان، والإرهاب، والبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي دورة كيب تاون، ركَّزنا اهتماماً خاصا على جولة الدوحة للمفاوضات التجارية الجارية وعلى التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، أما في دورة نيودلهي، فكان القانون الإنساني الدولي موضع اهتمام خاص.

وفي الدورة السابعة والأربعين للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية ظهرت ولايات متصلة بأعمال الأمم المتحدة. فقد طُلب إلى الأمانة، مثلا، إجراء دراسة لإيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين. وفي ما يتعلق بالإرهاب الدولي، يقوم الأمين العام للمنظمة باستكشاف إمكانية عقد حلقة عمل بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمعالجة الجوانب القانونية لمكافحة الإرهاب. وتنظر الأمانة في تحضير نموذج تشريع لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، بينما أوشك الانتهاء من العمل على نموذج تشريعي ضد الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال.

وكان موضوع تغير المناخ مسألة ذات أولوية في دورتنا الأخيرة، وكانت الأمانة قد كلِّفت بمتابعة المفاوضات المستمرة من أجل اتفاق دولي بشأن اتخاذ إجراء أقوى حول تغير المناخ لفترة ما بعد عام ٢٠١٢، وكما ورد في خطة عمل بالي. وبالإضافة إلى ذلك، ستعقد المنظمة الاستشارية حلقة دراسية ليوم واحد، بعنوان ”ستون سنة من وجود لجنة القانون الدولي“ في نيودلهي، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. والمجموعة الواسعة النطاق من المواضيع المدرجة في جدول أعمال المنظمة تثبت بوضوح قدرتها على المساهمة

إيجابيا في الجهود الجماعية الهادفة إلى التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي.

وللمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة الوعي به في المنطقة الآسيوية – الأفريقية، أطلقت المنظمة الاستشارية برنامجاً تدريبيا سنويا حول القانون الدولي العام، والذي ستنعقد دورته الأولى من ٣ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، في مقرها في نيودلهي. ونأمل زيادة تقوية هذا البرنامج بدعم من الهيئات المعنية في الأمم المتحدة، مثل جامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، اللذين نعمل معهما عن كثب.

لا بدَّ لنا من تعبئة جميع مواردنا للتصدي للتحديات العالمية الهائلة التي تواجه البشرية. ولا شكَّ في أن توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية هو عنصر أساسي في ذلك الصدد. وتوسيع العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانوية الآسيوية – الأفريقية يمكنه أيضا أن يخدم هذا الهدف، وأن يساهم في تحقيق أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

ختاما، أود أن أعرب عن أملنا وتطلعنا إلى تعزيز التعاون المستقبلي بين منظمتينا في جميع مجالات الاهتمام المشترك لما فيه أفضل مصلحة للدول الأعضاء. وأخيرا، أود أن أشيد بالأمين العام على تقريره الشامل (A/63/228) عن هذا الموضوع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، سعادة السيد أنديرس جونسون.

السيد جونسون (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإنكليزية): إن الدكتور ثيو – بن غوريراب، أحد أسلاف رئيس الجمعية العامة ورئيس برلمان ناميبيا اليوم، انتُخب في الشهر الماضي، رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي. وقد طلب إليَّ إبداء هذه الملاحظات بالنيابة عنه وعن الاتحاد، وأن أؤكد لكم أنه يتطلع إلى العمل معكم عن قرب شديد، لتوثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

وكما يفيد، بوضوح، آخر تقرير للأمين العام للأمم المتحدة (A/63/228)، كان التعاون بين منظمتينا في السنتين الماضيتين موضوعياً وواسع النطاق. فقد شمل السلم والأمن الدوليين، والتنمية، والمال والتجارة، والديمقراطية، والجنسانية، وحقوق الإنسان.

ولا أعتزم الخوض في تفاصيل جدول الأعمال الواسع هذا، ولكنني أود أن أبرز بعض النقاط ذات الأهمية الخاصة لعملنا المقبل معا. فقبل عامين اتخذت الجمعية العامة قرار طموحا (القرار ٦/٦١) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ورحب القرار بالجهود، التي كانت مستمرة حينذاك، لزيادة الإسهام البرلماني في أعمال الأمم المتحدة. وحث القرار الاتحاد البرلماني الدولي على الاضطلاع بدور فعال فيما يتعلق بالهيئات المنشأة حديثا للأمم المتحدة، وخاصة لجنة بناء السلام ومنتدى التعاون الإنمائي ومجلس حقوق الإنسان. ويسرني أن ابلغ بأنه يجري إحراز تقدم طيب على جميع هذه الجبهات.

ومنذ ذلك الوقت، دأب الاتحاد البرلماني الدولي على العمل بشكل وثيق مع لجنة بناء السلام، وعلى أساس التفاهم المشترك بأن أحد الشروط المسبقة الرئيسية لإحلال السلام الدائم هو إنشاء مؤسسات قوية للحكم الرشيد. ومن هذا المنطلق، تتطلب اهتماما خاصا مؤسسة البرلمان، بوصفها منتدى لتحقيق المصالحة الوطنية حيث يمكن للأحزاب السياسية من الأغلبية والمعارضة صياغة توافق للآراء على الأهداف الإنمائية الوطنية. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل مع اللجنة بغية إشراك البرلمانات الوطنية بأكمل صورة

في البلدان قيد نظر اللجنة في الجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي والحوار الوطني والمصالحة. وأضيف، وإن بدا ذلك من الأمور البديهية، أن الديمقراطية لن تزدهر في أي بلد يتم فيه تجاهل البرلمان.

كما أن الاتحاد البرلماني الدولي يتابع عن كثب أعمال مجلس حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل للوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبينما أتكلم هنا اليوم، يجتمع أعضاء الهيئات البرلمانية لحقوق الإنسان في مقر الاتحاد البرلماني الدولي بجنيف لمناقشات مع المجلس ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بغية وضع برنامج للعمل للمشاركة البرلمانية في الاستعراض. وهذا جزء من عملنا لتأمين مشاركة أعمق من جانب البرلمانات في كل مكان في الآليات الدولية لرصد ومتابعة حقوق الإنسان. وهو يعني إشراك أعضاء البرلمان في مرحلة مبكرة عندما تجري صياغة التقارير القطرية الدورية التي ستقدم للأمم المتحدة. وهو ينطوي على تقديم الاستنتاجات والتوصيات الناشئة من تلك الهيئات الرئيسية للرصد إلى البرلمانات للمزيد من النظر واتخاذ إجراء من جانبها، وهو ينطوي على تدعيم مهمة إشراف البرلمانات فيما يتصل بتنفيذ الالتزامات الدولية.

وبالنسبة لمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اضطلع الاتحاد البرلماني الدولي بدور في تشكيل جدول أعماله وإجراءات عمله. وفي حزيران/يونيه عقدنا الجزء البرلماني لمنتدى لأصحاب المصلحة بشأن دور أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين في الإسهام في نوعية المعونة وفعاليتها. وتم عرض تقرير الجزء البرلماني على منتدى التعاون الإنمائي في جلسته الموضوعية الأولى التي عقدت هنا في نيويورك في تموز/يوليه الماضي، وساعد في التأثير على نتائج المنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن فعالية المعونة. وفي الواقع، فإن خطة عمل أكرا تنص بوضوح على مسؤولية البرلمانات عن المساعدة في وضع الخطط الإنمائية الوطنية، وكفالة المزيد من الشفافية في الإدارة المالية العامة، والإشراف على عمليات استعراض التقييم المتبادلة والسليمة.

إن تقرير الأمين العام يقدم العديد من نماذج مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي في حشد البرلمانات لدعم الأهداف الإنمائية للألفية. والرئيس المنتخب حديثا للاتحاد البرلماني الدولي الذي تولى، بصفته رئيس الجمعية العامة، رئاسة صياغة إعلان الألفية، ملتزم بمضاعفة ذلك الجهد. وفي ظل قيادته، سيتابع الاتحاد البرلماني الدولي أيضا الحملة البرلمانية التي أطلقت العام الماضي لبناء زخم سياسي لدعم المفاوضات الحالية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ.

كما أن قرار الجمعية العامة ٦/٦١ دعا إلى تطوير الجلسات البرلمانية السنوية وغيرها من الجلسات البرلمانية المتخصصة، بوصفها مناسبات مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، في سياق المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة. وفي كل عام نحن نعقد اجتماعا برلمانيا خلال الدورة السنوية للجنة المعنية بمركز المرأة، سعيا لحشد العمل البرلماني بشأن المسألة الرئيسية قيد نظر اللجنة. ورافق الاجتماع الرفيع المستوى لهذا العام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عقد اجتماع نظمه بصورة مشتركة الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المشمول برعاية متعددة والمعني بمكافحة فيروس نقص المناعة المشتركة والإيدز وأسفر الاجتماع عن تقديم بعض التوصيات العملية للغاية في مجال السياسات إلى البرلمانات. وهذا هو العام الثاني الذي يعقد فيه بصورة مشتركة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي الاجتماع البرلماني السنوي في الأمم المتحدة. وأحد المواضيع المدرجة في جدول أعمالنا للاجتماع الذي يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر الحالي هو المسؤولية عن الحماية، الذي نتوقع بشأنه تبادلا حيويا وبناء

للآراء. ويوصي الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره، بأن يوزع تقرير هذا الاجتماع بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة، وهو اقتراح من نافل القول إن الاتحاد البرلماني الدولي يوافق عليه. ويحدونا أمل كبير في أن نتمكن من الاتكال على دعمكم أيضا.

وفي الأسبوع الماضي عقد الرئيس حلقة نقاش تفاعلية للجمعية العامة بشأن موضوع الأزمة المالية العالمية. وقبل ذلك بأسبوعين، عقد أعضاء ١٥٤ برلمانا ممثلا في الاتحاد البرلماني الدولي مناقشة مماثلة في مناسبة انعقاد الجمعية الـ ١١٩ للاتحاد البرلماني الدولي. ويدعو القرار الذي اتخذوه في تلك المناسبة إلى استجابة عالمية ومتعددة الأطراف حقا لأزمة تتجاوز إلى حد بعيد عالم المال. ويشير القرار مرارا وتكرارا إلى ضرورة كفالة العدالة والشفافية والمحاسبة. ويدعو القرار البرلمانات إلى التأكد من وضع ضمانات لتجنب بروز أزمات مماثلة في المستقبل، وبصورة أعم، يدعو القرار البرلمانات إلى ممارسة إشراف ديمقراطي أكبر على المالية والاقتصاد. كما يحض القرار الحكومات على أن تبقى متيقظة، بصرف النظر عن الأزمة، في الوفاء بالالتزامات الدولية نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المماثلة المتفق عليها دوليا. ويختتم القرار بإسناد ولاية لنا لننظم، في أقرب وقت ممكن، مؤتمر برلمانيا دوليا لدراسة أسباب الأزمة واقتراح سبل للتصدي لنتائجها. ويحدونا أمل كبير في أن نتمكن من التعويل على دعمكم وتعاونكم عندما نمضي قدما بهذا الاقتراح. وأشار رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة بوصفه أحد المواضيع الرئيسية لنظر الجمعية العامة في العام المقبل. ولا يسعنا سوى أن نرحب بقرار الرئيس، نظرا لأنه موضوع دأب الاتحاد البرلماني الدولي نفسه على إيلائه اهتماما كبيرا.

وقبل عامين، وعندما خاطبنا الجمعية العامة للمرة الأخيرة بشأن مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، كان المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات قد عقد قبل وقت قصير هنا في مقر الأمم المتحدة وفي هذه القاعة ذاتها. وفي ذلك الوقت أصدر رؤساء البرلمانات إعلانا سياسيا معنونا ”رأب فجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية: اضطلاع البرلمانات بدور أقوى“. وأعربوا عن دعمهم لإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تنشيط الجمعية العامة وزيادة التمثيل في مجلس الأمن، وعبروا عن ضرورة جعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وخضوعا لمحاسبة الشعوب التي تخدمها في جميع أرجاء العالم. وأوضحوا ضرورة أن يعزز بقدر كبير ويطور التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي إلى شراكة استراتيجية من أجل تحقيق تلك الغاية.

وعلى النحو الذي يقترحه الأمين العام، يمكن تعزيز جدول الأعمال هذا من خلال إجراء تبادل منتظم للآراء بين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وكبار قادة الاتحاد البرلمان الدولي، بغية بناء المزيد من الاتساق في أعمال المنظمتين. ومع ذلك، لا بد أيضا من أن يوضع جدول الأعمال هذا في صدارة المداولات التي تجري هنا في الأمم المتحدة. والاتحاد البرلماني الدولي على استعداد للمشاركة في مثل تلك المناقشة، ونحن ندعو الجمعية العامة إلى الانضمام إلينا. ويقول الأمين العام، في تقريره، إن الجمعية العامة قد ترغب في تكريس بند معين من جدول الأعمال لهذه المسألة. ونثق بأن الدول الأعضاء ستكون مستعدة لدعم هذا الاقتراح. ومن شأن الاقتراح أن يشكل أحد الطرق الهامة لتمكين الجمعية العامة من النهوض بجدول أعمالها المتعلق بإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): عملاً بقرار الجمعية العامة ٥/٥٤ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر

١٩٩٩، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ليونيداس كريسانثوبولوس، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

السيد كريسانثوبولوس (منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود) (تكلم بالإنكليزية): لقد أُرسيت أسس منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود عام ١٩٩٢، بصفتها مبادرة سياسية للتعاون الاقتصادي، في أعقاب تغيرات هائلة كانت حدثت في العالم. وكانت فترة أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد أراد الآباء المؤسسون لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، إنشاء منظمة يمكنها أن تعزز السلام والاستقرار في منطقة البحر الأسود من خلال الازدهار.

في تلك السنوات الـ ١٦، أصبحت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود منتدى للمناقشة والتعاون في مجموعة واسعة من المجالات، هي بالتحديد الطاقة، والنقل، والتجارة والتنمية الاقتصادية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والبيئة، والسياحة، والثقافة، والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا، والاتصالات السلكية، والصيدلانية، والزراعة، والإغاثة الطارئة وإزالة أثار الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، فضلا عن مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب.

علاوة على ذلك، أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود إطاراً مؤسسيا ثابتاً ومكثَّفا من التعاون الذي يغطي جميع مستويات الحكم. وطورت أيضا اتفاقات ملزمة، وخطط عمل مشتركة متعلقة بمسائل أساسية في التعاون الإقليمي. ومن الأمثلة على ذلك، الاتفاق بشأن مكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولاته، والاتفاقات حول التعاون في الحالات الطارئة، والاتفاقات بشأن تبسيط إجراءات سمة الدخول لرجال الأعمال وسائقي الشاحنات المحترفين من المواطنين.

إن منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود اليوم في طور تنفيذ مشاريع إقليمية ذات أهمية بارزة لتلك المنطقة، فضلا عن المنطقة الآسيوية الأوروبية. وتشمل هذه المشاريع مشروع الطريق السريع الدائري في منطقة البحر الأسود، ومشروع تطوير طرق السيارات للبحر في منطقة المنظمة. وقد تم توقيع مذكرات التفاهم المتعلقة بهذه المشاريع عام ٢٠٠٧. والمشروعان متعلقان بتطوير شبكات النقل هناك. ومن المتوقع لهما أن يفعلا الكثير لتعزيز التجارة داخل المنطقة، فضلا عن السياحة، والبنية الأساسية، واستثمارات النقل والازدهار الاقتصادي بين بلدانها. والأهم من ذلك أنهما سيُحدثان فرقاً إيجابيا ملموسا في حياة الناس هناك، ويقربان بينهم – وهو ما ينبغي أن يكون هدفاً لجميع المنظمات الدولية والإقليمية.

من المتوقَّع لنظام مشروع الطريق السريع الدائري في منطقة البحر الأسود أن يكون من أربعة مسارب، بطول نحو ٧ ١٠٠ كيلومتر، ليربط بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود إحداها بالأخرى. أما مشروع طرق السيارات للبحر هناك، فغايته تعزيز الروابط البحرية بين موانئ الدول الأعضاء في تلك المنظمة أيضا. وسيجعل المشروع البحر الأسود أصغر مما هو عليه، بإنشاء البنية الأساسية التي تربط موانئه بموانئ البحر الأبيض المتوسط وبحر قزوين بشكل أفضل.

في الدورة الرابعة والخمسين، منحت الجمعية العامة، بقرارها ٥/٥٤، المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود مركز مراقب. وبالتالي، فإن قرار الجمعية العامة ٢١١/٥٥، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، عن التعاون بين الأمم

المتحدة وهذه المنظمة، فتح لها جادَّات جديدة لتطوير علاقات عمل مع منظمات أخرى في إطار منظومة الأمم المتحدة وما بعدها.

منذ ذلك الحين، وقَّعت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود اتفاقات تعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطوَّرت المنظمة أيضا التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة.

أود أن أقدم إحاطة موجزة عن تطوير العلاقات بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، والوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة وبرامجها، أثناء الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ففي إطار تعاوننا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أُطلق برنامج تعزيز التجارة والاستثمار في منطقة البحر الأسود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وهذا البرنامج هو أول مشروع شراكة بين الطرفين، وأول برنامج ممـوَّل تمويلاً مشتركا من تركيا واليونان، برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن الهدف الإجمالي للبرنامج دعم النمو الاقتصادي والتنمية في منطقة البحر الأسود دون الإقليمية، من خلال التكامل الاقتصادي الأوثق، وتوسيع التجارة وروابط الاستثمار داخل الإقليم، بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في المنطقة. ومن المنتظر لبرنامج تعزيز التجارة والاستثمار هناك، أن يترك أثراً إيجابيا على الحد من الفقر كذلك. وسيتم تطوير شراكات جديدة مع منظمات لدعم الأعمال الحرة. والمستفيد من هذا البرنامج هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع إيلاء اهتمام خاص بالمشتغلين في الأعمال الحرة من الشباب والنساء. ويجري تنفيذ البرنامج بالتعاون مع غرف التجارة المحلية، ومنظمات دعم الأعمال الحرة في كل من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

في ما يتعلق بتعاوننا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أُنجز مؤخراً المشروع الأول بين منظمتنا والبرنامج. وخطة العمل الإقليمية للمنظمة، لتقوية استجابة القضاء الجنائي للاتجار بالأشخاص في منطقة البحر الأسود، نتيجة محددة لذلك التعاون. وتهدف تلك الخطة إلى تعزيز الخبرة وتبادل أفضل الممارسات، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، لمكافحة الاتجار بالبشر. وبموازاة سياسة خطة العمل في جوانب التنمية وبناء القدرات، تولي تلك الخطة اهتماما خاصا بالعناصر الأساسية الثلاثة في مكافحة الاتجار بالبشر، وهي بالتحديد المنع والحماية والمحاكمة.

أنجزنا مؤخراً، كجزء من تعاوننا مع المنظمة الدولية للهجرة، مشروعاً مشتركا حول تنظيم الهجرة بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود وتلك المنظمة. وكانت النتيجة المحددة لذلك التعاون تطوير توصيات سياسة الهجرة لمنطقة البحر الأسود، واعتمادها من جانب المنظمة. والهدف الرئيسي لتلك التوصيات هو تشجيع بناء إطار للدول الأعضاء في المنظمة، لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في سياسات الهجرة، بقصد منع تدفقات الهجرة غير المنتظمة، وتيسير القانوني منها في الوقت نفسه. وإقامة تعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود والمركز الدولي لتكنولوجيا الطاقة الهيدروجينية، التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تطور إيجابي آخر.

أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، على تقريره الوقائعي (A/67/228) عن وضع العلاقات

التعاونية بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود والمنظمات المختلفة في الأمم المتحدة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ونحن نقدر توصيته بأنه ينبغي للأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، أن تواصل إجراء مشاورات مع منظمة التعاون الاقتصادي، وصياغة برامج مشتركة تتعلق بالمجالات ذات الاهتمام المشترك، وتنفيذها.

في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أحيت منظمة التعاون الاقتصادي ذكراها السنوية الخمسين بعقد مؤتمر قمة في اسطنبول. وقد حضره جميع رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في المنظمة تقريبا. وكان هذا المستوى الرفيع من المشاركة انعكاساً للدعم السياسي الذي توفره الدول الأعضاء، فضلا عن المصداقية العالية للمنظمة.

من أهم نتائج ذلك المؤتمر، التي تجسدت في إعلانه، ما يتعلق بإعادة تعريف محورية المنظمة وأولوياتها في مجالات معينة من التعاون، حيث يمكننا أن نستنبط نتائج ملموسة، منها حماية البيئة، والتجارة، والنقل، والسياحة، والطاقة، والاتصالات السلكية، والعلوم والتكنولوجيا ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة.

في ذلك الإعلان، أعاد رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المنظمة تأكيد التزامهم بالمساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، ووجهوا مجلس وزراء الشؤون الخارجية إلى دراسة الخطوات الممكنة، لتحقيق تلك الأهداف في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي. ومن المتوقع التعاون مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ذلك الإطار.

إن عواقب الأزمة المالية العالمية الراهنة مبعث قلق لنا جميعا. ولا بدَّ للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي من اتخاذ تدابير لحماية مؤسساتها المالية، بحيث لا تتأذى التنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأسود. وسيجتمع الفريق العامل المعني بالأعمال المصرفية والمالية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر لتقييم الحالة. وهذا التقييم سيمكن الدول الأعضاء من اتخاذ التدابير اللازمة لحماية مؤسساتها المالية ومن اقتسام تلك المعلومات مع تلك الدول الأعضاء التي تتأثر بنفس الدرجة من الأزمة المالية.

إن أزمة الغذاء العالمية أحد مواضيع المناقشة في هذه الدورة للجمعية العامة، وتتناولها منظمتنا أيضا. وفي أطار الفريق العامل المعني بالزراعة والصناعة الزراعية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، نظرت الدول الأعضاء في المنظمة في الحالة المتعلقة بنتائج زيادة أسعار المواد الغذائية والخطوات التي قد تتخذها لعكس مسار هذه الزيادة. والفريق العامل إذ يقر بأن الزيادة في أسعار المواد الغذائية اتجاه عالمي يؤثر بالبلدان المتقدمة النمو البلدان النامية على حد سواء، حدد أسبابا عديدة أدت إلى الزيادة.

وبالإضافة إلى ذلك، جهودنا المبذولة من أجل تحقيق الأمن الغذائي، هناك مجال آخر ترغب منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود الإسهام فيه، ألا وهو تحسين الاحترام والتفاهم والتعاون فيما بين الدول والشعوب التي تنتمي إلى ثقافات وأديان مختلفة لمواجهة القوى التي تذكي التقطب. نعتقد أن أي جهد في هذا الاتجاه قيم في تعزيز استدامة السلم والأمن والاستقرار. إنه في هذا الإطار قررت المنظمة فتح الاتصالات الاستكشافية مع تحالف الحضارات.

وقبل أن اختتم كلمتي، أود أن أشيد بجمهورية ألبانيا، الرئيس السابق لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لصياغة وتقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة الآن (A/63/L.9). وأود أيضا أن أشكر متبني النص وآمل أن يعتمد بتوافق الآراء. فاعتماد مشروع القرار هذا سوف

يضفي زخما جديدا على تعاون المنظمة مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغير ذلك من المنظمات، في سعيها إلى تحقيق الأهداف والمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وتلك الواردة في ميثاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسوف تواصل المنظمة القيام بدورها بتصميم في جهودها لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف للوفاء بالتحديات العالمية لهذه الألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د-٥) المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد محمصاني (جامعة الدول العربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أشيد بحسن إدارتكم لأعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، كما أود أيضا أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون على تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في هذه الدورة حول التعاون الوثيق والمتعدد الجوانب بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في مواجهة التحديات والأخطار التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

تحرص جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة على استمرار تكثيف أوجه التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في جميع المجالات، وهو ما أشار إليه تقرير الأمين العام (A/63/228).

لقد تناول آخر اجتماع بين ممثلي منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الذي عقد في جنيف في أوائل شهر تموز/يوليه ٢٠٠٨ عددا من القضايا السياسية ووضع مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والتقنية وبناء القدرات. واتفق المشاركون على إنشاء آلية لمتابعة قرارات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومن ثم تعزيز الروابط المؤسسية القائمة بين أمانتيهما من أجل تبادل الخبرات والدروس المستخلصة والنهوض بالجهود المشتركة لمنع نشوب النزاعات.

لقد أيد الأمين العام للأمم المتحدة مبادرة جامعة الدول العربية ومقترحاتها الرامية إلى حل الأزمة السياسية في لبنان، وكذلك تركز التعاون في المسألة العراقية بالدرجة الأولى على إنشاء وتفعيل عملية الحوار الإقليمي الموسع التي بدأت في شرم الشيخ عام ٢٠٠٧ والتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة على إطلاق العهد الدولي مع العراق وتنفيذه. ويشمل هذا التعاون عددا من المشاريع المشتركة من ضمنها مشاريع في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والزراعة، والمياه، والتنمية المستدامة، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الإطار تعاونت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مجال تحقيق التنمية الصناعية. أما في المجال البيئي فقد شملت المشاريع تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية والعمل على تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى البيئي الوزاري العالمي.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع جامعة الدول العربية بتنفيذ مشروع بناء القدرات الخاص بتقييم استراتيجيات التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية في المنطقة العربية. كما ساهمت الإدارة المذكورة بالتنسيق مع المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في تنظيم اجتماع إقليمي بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في أبو ظبي في آذار/مارس ٢٠٠٨.

وشدد المشاركون في اجتماع التعاون بين المنظمتين على ضرورة بناء الثقة في حوار الحضارات وتقوية التحالف

بينهما والحفاظ على قيم التعايش السلمي والكرامة الإنسانية. وفي هذا الصدد وقع تحالف الحضارات مع جامعة الدول العربية مذكرة تفاهم لبحث مجالات التعاون، من بينها مبادرة الدعم ذات الصلة بحقوق الإنسان والتسامح وتبادل الممارسات الجيدة وإيجاد الفرص لإثراء الحوار بين الثقافات وحوار الأديان.

إن سعي جامعة الدول العربية من أجل تكثيف التعاون الكامل مع منظومة الأمم المتحدة في جميع المجالات يجعلها حريصة على استمرار التشاور والتباحث معها لإيجاد كل الطرق والوسائل الممكنة التي تكفل تنفيذ القرارات كافة الصادرة عن هذه المنظمة سواء المتعلقة منها بنزع السلاح أو محاربة الإرهاب أو تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

إن أهم أولويات جامعة الدول العربية إيجاد حل عادل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية. وأن تعزيز التعاون بين المنظمتين سيرسخ الجهود الجارية في مواجهة التحديات والأخطار العالمية وإحلال الأمن والسلم الدوليين، بالإضافة إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وجعلها خالية من الأسلحة النووية وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

إن التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة ينبع من أصالة التراث الثقافي العربي الذي ينادي بالتسامح والعيش في سلام مع الآخرين عن طريق الحوار بين الحضارات. ويأتي مشروع القرار الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في إطار بند التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ترسيخا لمبادئ التعاون القائمة بين المنظمتين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ١١٤ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ش).

تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/63/L.7 و A/63/L.9 و A/63/L.10 و A/63/L.11 و A/63/L.12 و A/63/L.13.

مشروع القرار A/63/L.7 معنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية“. قبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: الجمهورية العربية السورية وغابون والكونغو ومنغوليا. هل لي أن اعتبر أن الجمعية توافق على اعتماد مشروع القرار A/63/L.7؟

اعتمد مشروع القرار *A/63/L.7* (القرار ٦٣/١٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/63/L.9 معنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمات التعاون الاقتصادي في البحر الأسود“. قبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار انضمت البلدان التالي إلى مقدميه: أذربيجان وبلغاريا وبيلاروس والجبل الأسود وجورجيا وصربيا والنمسا. هل لي أن اعتبر أن الجمعية توافق على اعتماد مشروع القرار A/63/L.9؟

اعتمد مشروع القرار *A/63/L.9* (القرار ٦٣/١١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/63/L.10 معنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“. قبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: إكوادور والبرازيل وبليز وبنما وجامايكا وغواتيمالا وغيانا وكندا وكوستاريكا وكولومبيا وهندوراس. هل لي أن اعتبر أن الجمعية توافق على اعتماد مشروع القرار A/63/L.10؟

اعتمد مشروع القرار *A/63/L.10* (القرار ٦٣/١٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/63/L.11، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوروندي، كمبوديا، الصين، الكونغو، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، مصر، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هنغاريا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، المكسيك، منغوليا، الجبل الأسود، ميانمار، نيوزيلندا، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، تايلند، توغو، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، اليمن، زامبيا

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

اعتمد مشروع القرار *A/63/L.11* بأغلبية ٦٤ صوتا مقابل صوت واحد (القرار ٦٣/١٣).

[بعد ذلك، أبلغت وفود إكوادور وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وسلوفينيا وشيلي وكوستاريكا وماليزيا وملديف والمملكة المتحدة وهولندا واليابان الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/63/L.12 معنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا“. قبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، البوسنة والهرسك، تركيا، الجبل الأسود، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، فرنسا، فنلندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.12؟

اعتُمد مشروع القرار *A/63/L.12* (القرار ٦٣/١٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/63/L.13 معنْوَن ”التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.13؟

اعتُمد مشروع القرار *A/63/L.13* (القرار ٦٣/١٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس ليتكلم شرحاً للموقف.

السيد راشكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): ترحب بيلاروس باعتماد مشروع القرار A/63/L.12، عن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. وفي القرار تحيِّي الجمعية العامة باستحقاق مجلس أوروبا على نهوضه بحقوق الإنسان وحمايته لها، بما في ذلك على جهده في مسألة الاتجار بالبشر.

ويسرنا أن نشهد ذكر بدء نفاذ اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر. لكن قائمة الأطراف في هذه الوثيقة الهامة وفي عدد من المعاهدات الدولية الأخرى لمجلس أوروبا المتعلقة بمسائل مكافحة الجريمة تقتصر في الحقيقة على الدول الأعضاء في ذلك المجلس. وبسبب عدة ظروف، ليست جميع الدول التي تستطيع وتودُّ أن تسهم إسهاماً مجديا في تحقيق أهداف الاتفاقية يتاح لها الوصول إلى آليات التعاون الواردة فيها.

وقد تكون إحدى وسائل الأمم المتحدة لتطوير التعاون بينها وبين مجلس أوروبا لا سيما في مكافحة الاتجار بالبشر، هي التشجيع على وضع خطة عمل عالمية بشأن هذا الموضوع. وكما هي الحال مع اتفاقية مجلس أوروبا المذكورة آنفاً، والمتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، ليست جميع الدول أطرافاً في الوثائق الدولية الأخرى في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك بروتوكول باليرمو لمنع الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال. ونعتقد أن خطة عمل تقدمها الأمم المتحدة، لمكافحة الاتجار بالبشر، وتكون مصاغة بحيث تجذب جميع الدول الأعضاء، يمكنها أن تجمع الخبرات القيمة في تنفيذ وثائق إقليمية ودولية مختلفة في ذلك المجال في خطة واضحة ومنفتحة للتعاون المتعدد الأطراف، وتكون ذات طابع عالمي حقيقي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البنود الفرعية (ب) و (د) و (ز) و (ي) و (م) و (ر) من البند ١١٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٤ من جدول الأعمال وفي بنوده الفرعية أ، ج، هـ، و، ح، ط، ك، ل، م، ن إلى ق و ش.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل المضيِّ إلى البند التالي من جدول أعمالنا، أود أن أطلب إلى الأعضاء الذين ينوون تقديم مشاريع قرارات بشأن البنود الفرعية المتبقية أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن.

البند ٥٩ من جدول الأعمال

إحياء ذكرى محرقة اليهود

تقرير الأمين العام (A/63/316)

السيدة هالبرن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): قال ألبرت آينشتاين ذات مرة ''إن العالم مكان خطير للعيش فيه، ليس بسبب الناس الأشرار ولكن بسبب الناس الذين لا يفعلون شيئاً في هذا الشأن''. وكان آينشتاين يشير إلى الصمت المطبق الذي ساد جميع أرجاء العالم، بينما كانت تجري محرقة اليهود – أي الذبح المنهجي للأبرياء على أيدي النازيين.

إن دروس محرقة اليهود هي حقيقية في وقتنا هذا مثلما كانت قبل ٧٠ سنة، عشية ليلة الكريستال. وفي كل جيل يظهر الطغاة ليختبروا إرادة العالم. وهم يعلمون من دراسة صعود هتلر أنه من الممكن أن يعدوا بأعمال عنف لا توصف دون معارضة لهم. إنهم يعلمون أن العالم لديه القدرة على أن يقف متفرجاً، ويترك الشرَّ ينتشر. ولكن يجب عليهم أن يعلموا أيضا أننا درسنا التاريخ كذلك، وتعلمنا منه دروساً أيضا. واتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٠/٧ قبل ثلاث سنوات، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، هو دليل على ذلك. فهذا القرار يحدد مساراً جديدا للعمل الدولي من أجل إحياءً ذكرى ضحايا محرقة اليهود ومواجهة خطر الإبادة الجماعية في عصرنا هذا.

إن الولايات المتحدة ترحب بصدور التقرير الأخير للأمين العام عن برنامج الأمم المتحدة للتوعية، ويسعدها أن تنوِّه بالعمل الممتاز الذي أُنجز حتى الآن لتنفيذ مجمل نطاق الأنشطة التي دعا إليها القرار ٦٠/٧. فجهود التثقيف والتوعية والمساعدة في تنشئة أجيال خالية من عُقَد الكراهية هي حاجة ملحَّة وتشكل أساساً لأعمال الأمم المتحدة على جميع المستويات.

إن برنامج التوعية جدير بالثناء على المنطلقات المبتكرة التي استخدمها لكي يصل إلى طائفة عريضة من المجتمعات المتنوعة، بما في ذلك الحلقات الدراسية، والإحاطات الإعلامية، والطاولات المستديرة، والمناهج التربوية عبر الإنترنت، وعرض الأفلام، والمعارض والعروض الموسيقية. وهذا النهج الشامل لإحياء ذكرى محرقة اليهود سيثبت أنه لا غنى عنه لتعريف شباب اليوم بالمخاطر الكامنة في الكراهية والتعصب، وبفظاعة ما يمكن أن يفعله البشر ببعضهم البعض.

وتفخر الولايات المتحدة بأن تكون مشاركاً ملتزما في جهود برنامج التوعية هذا. ولقد أسهم المربُّون ومنتجو الأفلام والموسيقيون ومعاهد التعليم العالي والمتاحف والمؤسسات في الولايات المتحدة بمواردهم ومواهبهم في إنجاح هذا البرنامج.

لقد كان متحف الولايات المتحدة لذكرى محرقة اليهود، على سبيل المثال، شريكاً نشيطا لبرنامج الأمم المتحدة. وقد قام المتحف بتنظيم حلقات بحث تدريبية لموظفي الإعلام في الأمم المتحدة الذين يعملون في ذلك المجال. فالعمل التذكاري للمحرقة ومنع وقوع إبادات جماعية في المستقبل لابد من أن يكونا الشغل الشاغل لجميع الدول الحرة لأن الخطر في زمننا هذا حقيقي جدا.

إن نفس المسألتين الأساسيتين، أي الكراهية والتعصب، اللتين مارستهما الدولة وأديتا إلى المحرقة لا تزالان تمثلان الخطر نفسه الذي كانتا تمثلانه حينئذ. والشعارات المعادية للسامية التي تفشت في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية، تجد حاليا جمهورا جديدا في جميع أرجاء العالم. ولا بد من احترام كرامة وقيمة كل فرد وحمايتهما لمنع وقوع أي أعمال إبادة جماعية في المستقبل. وتجدر الإشادة ببرنامج التوعية وجميع البلدان التي شاركت فيه حتى الآن على جهودها الدؤوبة في نشر تلك الرسالة.

على الرغم من اتخاذ القرار ٦٠/٧، مما يتعذر فهمه حتى الآن أن إحدى الدول الأعضاء، إيران، ماضية في إصرارها على إنكار حقيقة وقوع المحرقة. وكما ذكرت الولايات المتحدة في مرات عديدة من قبل، فإن إنكار وقوع المحرقة يضارع إقرار إبادة الشعب اليهودي بشكل خاص وإقرار الإبادة الجماعية بشكل عام. ذلك غير مقبول وينم عن انعدام الضميرالانساني.

وإذا ما كان لإنكار وقع المحرقة أن يثبت أي شيء هو أن الدروس المستقاة من تلك الحدث المأساوي الذي يستعصى على المرء فهمه في تاريخ البشرية لا يزال يتعذر فهمه حتى الآن. ولهذا السبب فإن برنامج التوعية هام بشكل خاص. ونأمل أن يستمر البرنامج ليمتد نطاقه ويوفر الموارد اللازمة لمواجهة التعصب والكراهية بينما يعزز التفاهم والاحترام. وسوف تواصل الأمم المتحدة دعم المهمة الجوهرية تلك.

ولا يمكن للأمين العام بان كي ـ مون أن يكون على صواب أكثر من ذلك في قوله إنه لا يكفي أن نتذكر من قضوا وأن نكرمهم ونأسى لهم. وعلينا أيضا أن نثقف ونرعى ونربي من هم على قيد الحياة. وعلينا أن ننمي في أطفالنا

الحس بالمسؤولية ليتسنى لهم بناء مجتمعات تحمي حقوق جميع المدنيين وتعززها.

وهي حقيقة مجردة وحقيقة أبدية وحقيقة يجدر بنا الدفاع عنها من كل من يسعون إلى التمادي عليها. لأننا إن لم نؤكد ونحمي حق كل كائن في عالمنا في العيش حرا من الكراهية والعنصرية والتعصب التي لا تستند إلى أساس، لن نتمكن أبدا من أن نكون منظمة للأمم المتحدة.

السيد شاليف (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أرجو، تسمحوا لي أولا أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة.

بعد أسبوع من اليوم، سوف تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السبعين لمذبحة ليلة الكريستال، أو ليلة تحطيم الزجاج، التي كانت توطئة للمحرقة ففي تلك الليلة كان أفراد عصابات المشاغبين المنظمة ومناصروها يهوجون ويموجون في جميع أرجاء ألمانيا، ودمروا أكثر من ألف من دور العبادة اليهودية وآلاف المتاجر والأعمال التجارية العائدة لليهود وفي تلك المذابح الجماعية قُتل اليهود وآلاف عديدة منهم أرسلت إلى معسكرات الاعتقال.

إن الذكرى التي نحتفل بها هي واحد من الأنشطة العديدة لبرنامج التوعية بشأن محرقة اليهود والأمم المتحدة. ولا يزال يجرى تنظيم ذلك الاحتفال منذ إنشاء البرنامج، في أعقاب اتخاذ القرار ٦٠/٧ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، المعنون ''إحياء ذكرى محرقة اليهود''.

لقد كان القرار إنجازا تاريخيا وعالميا ومثل اعتراف الأمم المتحدة بالمأساة التي حلت بالشعب اليهودي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. وفي الواقع أن شعوبا وثقافات ودولا أخرى عانت بشدة من فظائع النازية ولكن علينا ألا ننسى أنه من أمة أخرى فقدت جزءا هائلا من أهلها كما فقد الشعب اليهودي. وكما قال إيلي ويزيل ''لم يكن جميع الضحايا يهود. ولكن كل اليهود كانوا ضحايا''.

ويفّصل تقرير الأمين العام المعروض علينا (A/63/316) العمل الرائع لبرنامج ''محرقة اليهود والأمم المتحدة'' الذي قامت به إدارة شؤون الإعلام بقيادة السيد كيو أكاساكا وسلفه السيد شاشي ثارور. إن إسرائيل تشيد بالعمل القيم الذي قاما به وبتفانيهما. وسوف تواصل دعمها للسيد أكاسكا وتقدم تعاونها له ولموظفيه.

إن دولة إسرائيل والشعب اليهودي يقدران القرار التاريخي الذي اتخذته بالإجماع الجمعية العامة قبل ثلاث سنوات بشأن إحياء ذكرى محرقة اليهود ومع ذلك فإن القرار وتقرير الأمين العام ليسا غاية في حد ذاتهما إن إحياء ذكرى محرقة اليهود يجب أن تكون جهدا ديناميكيا ومستمرا يتطلب التزامنا بالمواءمة بين الدروس المستقاة من أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها النازية والأخطار الناشئة في عصرنا.

وهكذا يمكننا تجاهل الحقيقة المرة وهي أنه اليوم وبعد مرور ٦٠ عاما على المحرقة، نسمع من على هذا المنبر نفسه زعيم دولة عضو يطالب بتدمير دولة عضو أخرى وينكر الحقائق التاريخية للمحرقة. وفي هذه القاعة أقسمت جميع الدول الأعضاء ''لن يحدث مرة أخرى أبدا'' لذلك يتوجب علينا ألا ندين فحسب هذه البيانات، ولكن أن نعمل فورا وبحزم ضد أي دولة عضو يتفوه زعيمها بهذه الكلمات الكريهة والخطيرة. لأنه في نهاية المطاف لم تبدأ المحرقة النازية في أفران الغاز. بل هناك انتهت. لقد بدأت محرقة النازية بكلمات خطيرة تفوه بها رجال.

وتود إسرائيل أن تشكر الأمين العام على كلماته كما وردت بالتفصيل في التقرير وما برح وفدي يعرض

مساعدته لضمان أن تظل عِبَر المحرقة تعزز من السلام والتعايش والتسامح.

السيد شركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن البشرية تتذكر الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها النازية بسخط وحزن. فالمحرقة كانت أكثر الجرائم دموية. وفي بلادي، نتذكر الذين سقطوا من ضحايا النازية، بمن فيهم ستة ملايين قتلوا في المحرقة، كان نصفهم من مواطني الاتحاد السوفياتي.

إن روسيا لا تعتبر فحسب أن المحرقة أفظع مأساة وطنية حلت بالشعب اليهودي، بل تعتبرها كارثة للبشرية جمعاء إن الأجيال الحاضرة والمقبلة يجب أن تفهم من الذي شجع على تلك الجريمة المروعة ومن الذي ارتكبها. من غير المقبول محو أعمال الذين شاركوا في جرائم النازية وقد أدانتهم محاكمات نورمبيرغ، وهم أولا وأخيرا، أعضاء جهاز المخابرات النازي وجلادو المحرقة.

ومن هنا نحن قلقون جدا إزاء اتجاهات التعصب القومي المؤيد للنازية في بعض البلدان، التي تشكل تهديدا للديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان المتحضرة، أنه من غير المقبول تمجيد ذكرى شركاء الفاشية من السرايا المسلحة للحماية أو أي متعاونين آخرين، من الذين أبادوا مئات الألوف من المدنيين الأبرياء، الذين كانوا أسرى حرب وأسرى في معسكرات الاعتقال. كما أن من مسؤوليتنا أن نشيد بجميع الجنود الذين ماتوا من أجل تحرير أوروبا من الفاشية والذين أنقذوا اليهود وغيرهم من الشعوب من العبودية والتدمير الكامل. ولا ننسى الذين حرروا السجناء من أوشفيتز – بيركيناو وميدانك وتريبلينكا وغيرها من معسكرات الموت.

وفي الوقت نفسه، نشهد محاولات خبيثة لإعادة كتابة التاريخ في جميع أرجاء العالم. وفي بعض البلدان التي تعلن أنها بلدان ديمقراطية تعتبر أيام النصر على الفاشية أياما للمأساة. ويتم تدمير النصب التذكارية التي تقام تخليدا للذين قاتلوا ضد الفاشية. وتقام النصب التذكارية وتمنح الأوسمة الرسمية للذين قاتلوا من أجل الفاشية خلال الحرب والذين تلطخت أيديهم بدماء ضحايا أبرياء لا يحصى عددهم. وفضلا عن ذلك، وفي العديد من الدول يعتبر شركاء الفاشية والمسؤولون بصورة مباشرة وفي أغلب الأحيان عن وضع النظريات العنصرية للنازية موضع التنفيذ ممثلين لحركات التحرر الوطني ومقاتلين من أجل حرية بلدانهم. ولذلك، فإن مجرد مفهوم تلك الحركات مفهوم مدنس لأنها تعتبر أنشطة يضطلع بها باسم التطهير العرقي. ونؤمن بأن ذلك النهج يمثل إهانة للذاكرة التاريخية للشعوب، وخاصة الشعوب التي قاتلت ضد الفاشية.

وأودت الحرب العالمية الثانية بأرواح ٥٠ مليون شخص. وبعد التغلب على آفة النازية، دفع العالم ثمنا باهظا أكثر مما ينبغي ليتعين عليه أن يقبل محاولات إحيائها بعد ٦٠ عاما من الحرب التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة. ويلزم أن نكون متيقظين للغاية في مواجهة المحاولات الرامية إلى إحياء الأيديولوجية التي قادت إلى محرقة اليهود ومتشددين في مكافحة النازية وغيرها من أشكال عنصرية.

ولذلك السبب طلب الاتحاد الروسي أن يقدم، في هذه الدورة للجمعية العامة، مشروع قرار إلى اللجنة الثالثة بشأن عدم جواز ممارسات معينة تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/C.3/63/L.49). ونحن مقتنعون بأن اعتماد مشروع القرار سيسهم في تدعيم الجهود الدولية للتغلب على تلك الظواهر البشعة. ونناشد جميع الدول التي تدين جرائم النازية والفاشية وتحيي ذكرى ضحايا هذه الجرائم أن تؤيد تلك المبادرة.

إن التاريخ أدان بشدة النزعة الاشتراكية الوطنية المتطرفة. وتشكل جرائم النازية وانهيارها تحذيرا هائلا لجميع الذين يحرضون على التوترات العرقية وينسون الدروس المستخلصة من الحرب العالمية الثانية. ولا يمكننا أن نسمح للشعوب بأن تعاني مرة أخرى من جراء السماح بانتشار التمرد وعودة ظهور المذاهب الشوفينية.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأوكرانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وصربيا وكرواتيا.

إن الاتحاد الأوروبي، شأنه شأن الأمم المتحدة، نشأ من أنقاض الحرب العالمية الثانية. وفي ذروة الاضطراب، غطت محرقة اليهود برمادها القارة بأكملها. ومع ذلك، وخارج أوروبا، فإنها مست الضمائر وغيرت قلوبنا. والجنس البشري لن يعود إطلاقا إلى الحالة التي كان عليها.

ومضى أكثر من ٦٠ عاما منذ محرقة اليهود. وحيث وقعت المأساة الفعلية، قام الأوروبيون معا وبصبر ببناء اتحاد أوروبي وطد السلام في جميع أنحاء القارة وحقق لهم الأمن والازدهار. وأدرك الأوروبيون، وهم متحدون في تنوعهم، أخطاء طرقهم. ولم يبنوا لينسوا – بل على العكس تماما. وكانت ذكرى محرقة اليهود أساس عمليتهم للمصالحة بأكملها. وتدرك أوروبا مسؤوليتها نحو الناجين وأطفالهم وأحفادهم. وعلى جميع الأوروبيين أن يعلموا وأن يتذكروا بحيث لا تنشأ إطلاقا مرة أخرى تلك الوحشية التي كادت أن تكتسحهم.

وقبل ثلاثة أعوام، اتخذت الجمعية العامة القرار ٦٠/٧، الذي أعلن يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير يوما دوليا لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود. ويرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ ذلك القرار، الذي يحيي ذكرى تحرير المعسكرات النازية ويحتفل بذكرى ضحايا محرقة اليهود، وفي المقام الأول الملايين من الضحايا اليهود – من الرجال والنساء والأطفال – بل أيضا الغجر والمثليون والسجناء السياسيون أو أسرى الحرب، والمعوقون بدنيا أو عقليا.

ويشكل إحياء ذكرى محرقة اليهود جزءا لا يتجزأ من تراثنا المشترك. وهي تظهر التزامنا ببذل قصارى جهدنا لمكافحة مجرد فكرة أن الأمر الأسوأ قد يحصل مرة أخرى. وللأسف، وكما شهدنا في الماضي، ما زال يتم رفض ذلك الدرس وإنكاره والسخرية منه في أجزاء مختلفة للعالم. بل وحتى اليوم، وبينما تجتمع الأمم المتحدة مرة أخرى لتؤكد مجددا على إدانتها لمحرقة اليهود ولتكريس ذكرى ضحاياها، يثير البعض الشكوك في ذلك الصدد بل وينكر حصول محرقة اليهود إنكارا مطلقا.

ولذلك السبب طلبت الجمعية إلى الأمين العام إنشاء برنامج للتوعية بشأن موضوع ”محرقة اليهود والأمم المتحدة“ واتخاذ تدابير لتشجيع المجتمع المدني على حشد الجهود في جميع أرجاء العالم. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالبرنامج وبتقرير الأمين العام (A/63/316)، الذي يؤكد على نجاح تنفيذ البرنامج منذ إنشائه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويسر البرنامج إنشاء شبكة دولية لجماعات من المجتمع المدني والمؤسسات الذائعة الصيت عالميا والخبراء بشأن محرقة اليهود لتطوير برنامج للتوعية أكثر كفاءة وشمولا بقدر الإمكان.

ويسهم البرنامج، بتزويد المجتمع الدولي بأدوات الاتصال لإبقاء ذكرى الضحايا حية، في مكافحة نسيان محرقة اليهود أو إنكارها. ونظرا لوجود بعض الناجين من محرقة اليهود الذين ما زال يمكنهم أن يشهدوا عليها، فإن الأمر الأساسي هو أن نجد سبلا جديدة لإبقاء ذكرى تلك الجرائم البشعة حية للأجيال المقبلة.

وكما قال رئيس جمهورية فرنسا في أوشفيتز في الذكرى السنوية الستين لتحرير المعسكرات في عام ٢٠٠٥،

”إن إحياء ذكراهم، وإحياء ذكرى جميع المطرودين الذين ماتوا بصورة مأساوية في هذا المكان من معاناة الإبادة النازية: ذلك هو واجب جميع الشعوب التي ترفض قبول أنه ينبغي إضافة إهانة النسيان إلى هذه الخيانة للقيم الإنسانية ... وعندما نتذكر جميع الضحايا، فإننا نمنحهم العدالة. ونتغلب على منفذي الإبادة، الذين وعدوا الضحايا بالنسيان“.

وكان الغرض من اتخاذ قرار بشأن إنكار محرقة اليهود (٦١/٢٥٥) العام الماضي هو مجابهة أخطار الجهل والسخرية. وتتسم محرقة اليهود بطابع عالمي معين لا يمكن إنكاره أو تقويضه. وبإحياء ذكرى محرقة اليهود، نؤكد مجددا على التزامنا بمكافحة معاداة السامية والعنصرية والكراهية وجميع أشكال التعصب الديني أو السياسي أو العرقي. ولجميع تلك الأسباب، أيد الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٥ إعلان يوم دولي لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود وإنشاء برنامج محدد للتوعية تابع للأمم المتحدة.

وفي وسع أعضاء الجمعية أن يتأكدوا من أن شعوب أوروبا، المتحدة في ذكرى الرعب وفي رغبتها في تعزيز السلام والتضامن فيما بين جميع الشعوب، ستواصل العمل معا لصد أي إغراء بالنسيان وأخطار الإنكار. وذلك هو شرفنا وواجبنا بوصفنا شعوبا حرة.

السيد فانزيلتر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا تأييداً كاملا البيان الذي أدلى به سفير فرنسا للتو، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نشكر الأمين العام على تقريره الممتاز والشامل (A/63/316) عن برنامج التوعية المتعلق بمحرقة اليهود والأمم المتحدة. ويبيِّن التقرير أن الدول الأعضاء في جميع أرجاء العالم استفادت من برنامج التوعية، منذ اتخاذ القرار ٦٠/٧ في عام ٢٠٠٥. ويحث القرار أيضا الدول الأعضاء على تطوير برامج تربوية من شأنها تثقيف الأجيال المقبلة حول دروس محرقة اليهود، للإسهام في منع أعمال الإبادة الجماعية في المستقبل، ويذكر، في هذا السياق، بصورة خاصة، فرقة العمل المعنية بالتعاون الدولي من أجل التوعية بمحرقة اليهود وإحياء ذكراها. وإجراء البحوث عنها. والنمسا بوصفها الرئيس الحالي لفرقة العمل هذه، فإنها ممتنَّة جدا على العمل الذي تقوم به الأمانة العامة في إطار برنامج التوعية. واسمحوا لي أن أشاطركم بعض جوانب مهام فرقة العمل، في ظل الرئاسة النمساوية.

إن عمل فرقة العمل يستند إلى إعلان منتدى ستوكهولم لعام ٢٠٠٠. والإعلان يذكر السعي إلى الفهم المتبادل، باعتباره أهم الدروس التي ينبغي تعلُّمها من محرقة اليهود. والالتزامات التي ينص عليها تنبثق عن الطابع الذي لم يسبق له مثيل للمحرقة، التي ستحتفظ دائما بمعنى عالمي. والأفرقة العاملة التابعة لفرقة العمل تعمل كشبكة فريدة من التعاون الدولي، تضم بعض خبراء العالم الرواد في مجال التربية، وإحياء الذكرى والبحوث. والقصد هو أن يتعلم المعلمون، والطلبة والمجتمع برمته، عن المحرقة، والدروس التي يمكن استنباطها منها للأجيال الحاضرة والمقبلة. وجهود فرقة العمل لتعبئة الدعم والخبرة لذكريات المحرقة تسهم في ثقافة إحياء ذكراها. والأفرقة العاملة الخاصة تركِّز على الإبادة الجماعية ضد الروما، فضلاً عن المحرقة وإبادات جماعية أخرى.

إن فرقة العمل، بجوهر طبيعتها معنية عناية خاصة بترعات التقليل من شأن محرقة اليهود أو إنكارها. وهي مكوَّنة من ٢٥ دولة عضوا، لكنها تنقل رسالتها إلى أبعد من مجالها الجغرافي. وينبغي تحقيق المزيد من تعميم اكتساب

المعرفة عن محرقة اليهود، والتعامل معها. وهذا يستدعي استراتيجية تواصل أوسع، لجعل إحياء ذكرى المحرقة مقبولاً عموما، باعتباره جزءاً من ثقافة حقوق الإنسان وتعلُّمها. وأحد أهداف فرقة العمل في ظل الرئاسة النمساوية هو تحسين التوعية عبر الوسائط الإعلامية. وموقعها الإلكتروني يشكل مصدراً مفتوحاً ومتاحاً لتعميم ثقافة محرقة اليهود، وإحياء ذكراها والبحث بشأنها. وتجعل فرقة العمل وسائلها متاحة لعامة الناس، وهي تسعى إلى تعميق تعاونها مع المنظمات الأخرى الرامية إلى الأهداف نفسها.

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، يوم إحياء ذكرى مذبحة عام ١٩٣٨، ستلتقي الدول الأعضاء في فرقة العمل مع ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لمناقشة الأهداف والخبرات المشتركة. ويسرُّ وفد بلدي أن يحضر هذا الحدث الخاص المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد فرنسيس دينغ.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): حين أُطلق برنامج الأمم المتحدة لإحياء ذكرى محرقة اليهود، عام ٢٠٠٥، تم توجيه دعوة إلى جميع الدول الأعضاء تتذكر المحرقة، وبناء مجتمعات قوامها الشمول، والكرامة الإنسانية والاحترام للجميع. ولا يكفينا أن نقف هنا اليوم ونقول إننا نذكر ما حدث منذ أكثر من ستة عقود، ونأسف له، لأنه ما من أحد يستطيع أن يدرك فعلاً معاناة أولئك الذين قضوا في المحرقة. لكننا نفهم أن محاولة إبادة الشعب اليهودي كانت جريمة ضد الإنسانية جمعاء، كما نفهم أن منع الإبادة الجماعية مسؤولية أساسية للمجتمع الدولي اليوم.

إن المجتمعات القائمة على روح التسامح والقبول، حيث لا تُقبل جميع أشكال العنصرية والتمييز على السواء، أصبحت لازمة اليوم أكثر من أي وقت مضى. فحتى اليوم، لم يتم القضاء على التمييز وعدم التسامح بعد. وتحقيق ذلك أمر جوهري لمهمة منع الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في المستقبل.

وكندا تدعم الحيوية والتفاني اللذين أظهرهما إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ القرار ٦٠/٧ لعام ٢٠٠٥، وهي سعيدة بذلك. وتقرير الأمين العام (A/63/316) يقدم قائمة رائعة بالأنشطة التي تم تنفيذها منذ ذلك الحين، بما فيها مبادرات إحياء ذكرى انتهاء محرقة اليهود، وإقامة شبكة إلكترونية، وتنظيم حلقات دراسية أكاديمية، ومشاركة المجتمع المدني وتطوير منتجات إعلامية للمربِّين. وتود كندا أن يستمر هذا العمل في السنوات المقبلة.

لقد أدهشتنا حقيقة استجابة العديد من منظمات المجتمع المدني والفنانين، لدعوة الأمم المتحدة إلى العمل معا لضمان عدم نسيان محرقة اليهود أبدا. ونذكر في هذا السياق أن فرقة من الأطفال متعددي الجنسيات، المقيمين في تورونتو، جاءوا في السنة الماضية إلى ردهة الأمم المتحدة، وقدَّموا مقتطفات من موشَّحة تيريزين، وهي عمل فني مؤثر قوامه شعر كتبه أطفال في غيتو تيريزين.

لقد عملنا في كندا على تثقيف مواطنينا بشأن محرقة اليهود. وحدد يوم كندي سنوي لإحياء ذكراها، حيث يظهر رئيس الوزراء، وزعماء الأحزاب السياسية، والبرلمانيون مع ناجين من المحرقة في ساحة برلمانت هيل، لتأكيد أن ذكرى محرقة اليهود لن تغيب عن البال أبدا. وتم توفير مجموعات من المحفوظات الكندية – بينها مجموعة جاكوب م. لوي، التي تشمل بعض أقدم المحاولات لتوثيق ونشر أخبار المحرقة – لأغراض التثقيف والبحث. وقدمت الحكومة الكندية التمويل لمركز مونتريال التذكاري للمحرقة، ومركز فانكوفر التثقيفي للمحرقة، وهي الآن تقدم تمويلاً متعدد

السنوات لإنشاء متحف جديد لحقوق الإنسان في وينيبيغ، مانيتوبا. وكانت كندا نشطة في استكشاف مسألة الملكية الثقافية لزمن المحرقة.

ويسرُّ كندا كثيرا أن إدارة شؤون الإعلام استخدمت كل الشبكة الإلكترونية للأمم المتحدة، للتأكد من وصول رسالتها إلى الجماهير حول العالم. وإننا نحيِّي كون برنامج التوعية يبذل كل جهد، ليحذِّر من عواقب معاداة السامية وغيرها من أشكال التمييز.

ومن الرائع جدا أن نرى العديد من الأحداث والبلدان يرد ذكرها في تقرير الأمين العام. وبما أن مراكز إعلام الأمم المتحدة ليست موجودة سوى في بعض البلدان، فإننا جميعا بحاجة إلى المزيد من العمل لنضمن وصول هذه الرسالة إلى العالم أجمع. ويعود إلى الحكومات الوطنية أن تسدَّ الفراغ حيث لا توجد الأمم المتحدة.

وتنوِّه كندا بأهمية القرار ٦١/٢٥٥ لعام ٢٠٠٧، الذي يحث جميع الدول الأعضاء، بدون تحفظ، على رفض أي إنكار للمحرقة جزئيا أو كليا، بوصفها حدثاً تاريخيا، أو أي نشاط لهذا الغرض.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اتخذت كندا الخطوة الأولى لكي تصبح عضواً كاملا في فرقة العمل المعنية بالتعاون الدولي من أجل التوعية بمحرقة اليهود وإحياء ذكراها وإجراء البحوث عنها. والعضوية في فرقة العمل تلك ستدعم قدرتنا على المساهمة في بناء مجتمعات قائمة على الكرامة الإنسانية، في كندا وحول العالم، حيث لا يمكن أن تقع حوادث مثل المحرقة مرة أخرى أبدا.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، فإن من واجب الكنديين، شأنهم شأن جميع أعضاء المجتمع الدولي، أن يظلوا متيقظين فيما يتعلق بجميع أشكال العنصرية والتمييز، بما في ذلك المعاداة للسامية. وعلينا أن نكفل عدم نسيان ذكرى محرقة اليهود إطلاقا. وكندا، من جانبها، ملتزمة التزاما صارما بتحقيق تلك الغاية.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): مضى الآن ٦٠ عاما منذ أن شهد العالم هزيمة النظام النازي الوحشي والجائر الذي ظل مصمما على القضاء على الشعب اليهودي. وأستراليا تعتبر الإبادة الجماعية التي ارتكبت بحق الشعب اليهودي خلال محرقة اليهود أكثر الجرائم البشعة. وأودت بأرواح عدة ملايين من الأشخاص وسببت دمار لا يمكن قياسه وتشريدا لعدة ملايين آخرين. وما فتئت آثارها عميقة لعدد من الأجيال وما زالت ملموسة اليوم.

وأظهرت محرقة اليهود الأعماق التي يمكن أن تنحط إليها البشرية وأوضحت للعالم العواقب المدمرة للمعاداة للسامية والكره العنصري والاضطهاد. ومع ذلك، فإن الحقيقة المؤلمة هي أن المعاداة للسامية وإنكار محرقة اليهود والعنصرية والتعصب الديني ما زالت قائمة حتى هذا اليوم.

إن أستراليا تشيد بأعمال برنامج الأمم المتحدة للتوعية بشأن محرقة اليهود، والأمم المتحدة، على النحو المفصل في تقرير الأمين العام (A/63/316). ومنذ إنشاء البرنامج في عام ٢٠٠٦، ظل البرنامج يعمل بفعالية لتحقيق أهداف القرار ٦٠/٧ بشأن إحياء ذكرى محرقة اليهود، بما في ذلك من خلال الأنشطة التذكارية والتعليمية وتنظيم المعارض والتوعية الإعلامية. وزيادة الوعي بمحرقة اليهود لا تساعدنا على تذكر الضحايا العديدين فحسب بل تعمل أيضا بوصفها تذكرة بضرورة أن نبقى متيقظين وأن نتخذ خطوات لمنع حصول ذلك الرعب مرة أخرى.

السيد ندابارا‌سا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): يشيد وفدي بالأمين العام على تقريره، المعنون ”برنامج التوعية بشأن محرقة اليهود، والأمم المتحدة“ (A/63/316).

إن تذكر محرقة اليهود يخدم أولا وقبل كل شيء إحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود، وتعليم جيل من الشباب عن محرقة اليهود والإبادة الجماعية، وزيادة الوعي العام للجمهور الواسع وتنشيط المزيد من الأشخاص لاستخدام أصواتهم وتحدي قيم المجتمع. ورواندا، بوصفها دولة شهدت أهوال الإبادة الجماعية، تقدر تقديرا كاملا أهمية الذكرى والدور الذي تضطلع به في المصالحة ومنع وقوع جرائم الإبادة الجماعية في المستقبل.

ويشيد وفدي بالأعمال التي اضطلعت بها إدارة شؤون الإعلام مع مختلف أصحاب المصلحة ومن خلال الوسائط المتعددة لكفالة نشر الدروس المستخلصة من محرقة اليهود والإبادة الجماعية في رواندا إلى أوسع جمهور ممكن. وتلقت رواندا دعما سخيا في كشف الأسباب التي أدت إلى الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤.

ويقدر وفدي أعمال المنظمات الأخرى التي تقوم بالتعليم وكشف التعصب بأشكاله المختلفة التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية أو أعمال الإبادة الجماعية. وتلك الجهود السامية تستحق الثناء ولا بد من مواصلة العمل الجيد، لأن الكراهية والتعصب ما زالا قوتين في عالمنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

أعطي الكلمة الآن لممثل إيران لممارسة حق الرد.

السيد خازائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): استمعت الجمعية العامة اليوم لتشويهات لا أساس لها وسخيفة من دول معينة ضد جمهورية إيران الإسلامية. ونحن نرفض تلك التشويهات ونعرب عن قلقنا حيال إساءة استخدام هذه الهيئة وإدانتنا لاستخدامها من جانب دوائر معينة للسعي لبلوغ بعض الأهداف السياسية التي لا مبرر لها.

إننا، مع الآخرين، أدنَّا وما زلنا ندين ارتكاب الإبادة الجماعية ضد أي جنس أو عرق أو جماعة دينية بوصفها جريمة ضد الإنسانية. ويود وفدي أن يؤكد مجددا هنا ومرة أخرى اليوم على ذلك الموقف الواضح. ونحن نرى أنه لا يوجد أي مبرر لأي نوع من أنواع الإبادة الجماعية، ولا يمكن إيجاد أي تفسير لمحاولات معينة قام بها البعض، وخاصة النظام الإسرائيلي، لاستغلال الجرائم الماضية ذريعة لارتكاب عمليات إبادة جماعية جديدة وجرائم.

ونؤمن بأن ذلك يشكل شاغلا شرعيا وجديا ينبغي ألا يخفق المجتمع الدولي في معالجته. وللأسف، فسرت دوائر سياسية وإعلامية بعينها وبصورة مزعجة ذلك الشاغل ولجأت إلى حملة للتضليل الإعلامي ولتشويه سمعة الذين دعوا إلى إجراء دراسة شاملة للحوادث.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٥٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠.